



قانون اللغة العربية

القانون الاسترشادي والمرجع النظري للسياسات

والأنظمة والتشريعات والتخطيط اللغوي

الإصدار الثاني 2022/2/2

المحتوى

7	خطاب اتحاد المحامين العرب
9	الجزء الأول: الأسباب الموجبة لقانون اللغة العربية
12	الفصل الأول: تعريف
12	المادة الأولى: قانون اللغة العربية
12	المادة الثانية: اللغة والسيادة
12	المادة الثالثة: اللغة العربية "اللغة الوطنية"
12	المادة الرابعة: مسؤولية التعريب
12	الفصل الثاني: واجبات الدولة
12	المادة الخامسة: تعليم اللغة العربية
12	المادة السادسة: اللغة العربية والصناعات
13	المادة السابعة: الوظيفة واللغة
13	المادة الثامنة: القوانين والسياسات
13	المادة التاسعة: مجامع اللغة العربية

13	الفصل الثالث: الهيئات العربية والوطنية للتعريب والترجمة
13	المادة العاشرة: الهيئة العربية للتعريب والترجمة:
14	المادة الحادية عشرة: الهيئة الوطنية للتعريب والترجمة:
15	الفصل الرابع: التعريب والترجمة
15	المادة الثانية عشرة: في التعريب:
15	المادة الثالثة عشرة: الترجمة:
16	الفصل الخامس: نطاق التعريب
16	المادة الرابعة عشرة: مجالات التعريب:
25	الفصل السادس: في اللغات المحلية والأجنبية واللهجات العامية
25	المادة الخامسة عشرة: اللغة المحلية:
25	المادة السادسة عشرة: اللغة الأجنبية:
26	المادة السابعة عشرة: اللهجات العامية
26	الفصل السابع: أحكام مختلفة
26	المادة الثامنة عشرة: تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها:
27	المادة التاسعة عشرة: المظهر العام والبيئة:
27	المادة العشرون: الاستثمار في اللغة:
28	المادة الواحدة والعشرون: الأسرة
28	المادة الثانية والعشرون: إصلاح اللغة العربية
28	المادة الثالثة والعشرون: مخالفة قانون اللغة العربية
28	المادة الرابعة والعشرون: العمل بالقانون
29	الجزء الثاني: قانون اللغة العربية للدول الإسلامية
29	الأسباب الموجبة:
31	الفصل الأول: تعريف

31	المادة الأولى: قانون اللغة العربية
31	المادة الثانية: اللغة العربية والدين
31	الفصل الثاني: واجبات الدولة
31	المادة الثالثة: اللغة العربية والداستير
31	المادة الرابعة: اللغة العربية لغة ثانية
31	المادة الخامسة: سنّ القوانين
31	المادة السادسة: الهيئة الوطنية
32	الفصل الثالث: المدارس والمعاهد والمراكز والمؤسسات
32	المادة السابعة: تأسيس المدارس ومؤسسات اللغة العربية
32	المادة الثامنة: إعداد المعلمين والمعلمات
32	المادة التاسعة: الأقسام التخصصية
32	المادة العاشرة: النشر والتأليف
32	الفصل الرابع: المناهج والخطط الدراسية
32	المادة الحادية عشرة: المناهج الدراسية
33	المادة الثانية عشرة: التقويم المستمر
35	الجزء الثالث: العقوبات
35	المادة الثالثة عشرة: إقصاء اللغة العربية وتمهيشها
35	المادة الرابعة عشرة: المخالفات والعقوبات
35	المادة الخامسة عشرة: العمل بقانون اللغة العربية
	الجزء الرابع: المرجع النظري والقانوني الاسترشادي للسياسات والأنظمة والتشريعات والتخطيط اللغوي
37	مقدمة:
37	أولاً: اللغة والإنسان

- 38 ثانيًا: عالمية اللغة العربية وكونيتها
- 38 1. مركزية الكعبة المشرفة
- 39 2. الكعبة قبل الإسلام
- 40 3. إعادة بناء الكعبة
- 40 4. اللغة العربية والكعبة المشرفة
- 43 5. ولادة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم
- 44 6. رسالة الإسلام
- 45 7. كونية الرسالة والرسول
- 45 8. الجنّ واللغة العربية
- 46 9. تشريع اللغة العربية وتقنينها بآيات قرآنية من رب العالمين
- 46 10. الآيات التي تشرّع اللسان العربي
- 47 ثالثًا: مميزات اللغة العربية
- 47 1. انتشار اللغة العربية وتراجعها
- 48 2. اللغة والهوية
- 49 3. اللغة والدين
- 50 4. العربية ليست لغة عرقية
- 51 5. حكم تعليم وتعلم اللغة العربية شرعًا
- 51 رابعًا: التحديات المحلية والخارجية التي تواجه اللغة العربية
- 51 1. الاستقلال والسيادة الوطنية والعربية والإسلامية
- 54 2. استهداف اللسان العربي
- 55 3. اللغات الأجنبية
- 55 4. العربية الفصحى والعاميات واللغات الأجنبية
- 58 خامسًا: المسؤولية والاختصاص

- 58 1. مسؤولية الفرد تجاه نفسه
- 59 2. مسؤولية الأسرة والمجتمع
- 61 3. مسؤولية المعلمين
- 62 4. مسؤولية المختصين وأقسام اللغة العربية
- 64 5. مسؤولية الجامعات
- 66 6. مسؤولية سوق العمل
- 67 7. مسؤولية الإعلام والفن والترفيه
- 68 8. مسؤولية أصحاب القرار وصنّاعه
- 69 سادساً: الإصلاح اللغوي
- 69 1. السياسات والتخطيط اللغوي والتشريعات
- 70 2. التعريب
- 71 3. الترجمة
- 72 4. البحث العلمي
- 72 5. تعليم اللغة العربية
- 74 6. اللغة العربية والتعليم
- 76 7. الأوقاف والتمويل وبناء المؤسسات العامّة المشتركة
- 77 8. التطوّع ونشر الوعي باللغة والتدريب في المؤسسات الحكومية والاجتماعية
- 78 9. اختبار الكفاية العربية
- 79 سابعاً: أهمية أقسام اللغة العربية للناطقين بها وبغيرها
- 79 1. المرجعية اللغوية
- 81 2. مجالات عمل خريجي أقسام اللغة العربية

الجزء الخامس : المرجعية القانونية والدستورية لقانون اللغة العربية 83

- 83 1. إعداد القانون
- 84 2. لماذا قانون اللغة؟
- 84 3. وثيقة بيروت
- 85 4. اليوم العالمي للغة العربية
- 85 5. قانون اللغة العربية
- 86 6. اتحاد المحامين العرب
- 86 7. اعتماد الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي لقانون اللغة العربية
- 86 8. مرجعيات قانون اللغة العربية



اتحاد المحامين العرب الأقاليم العاقبة

الصادر: (١٨٩)
التاريخ: ٢٠١٣/٧/٢٩

الأستاذ الدكتور علي بن عبد الله بن موسى المحترم
المنسق العام للمجلس الدولي للغة العربية

تحية طيبة وبعد؛

تلقينا خطابكم المرفق به مشروع قانون اللغة المعتمد من المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية الذي عقد في دبي خلال الفترة من ٧ إلى ١٠ مايو/ أيار ٢٠١٣ الموافق ٢٧ - ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ.

وبعد مراجعة القانون في الشكل وفي الأساس جرى العمل على إعادة صياغته بشكل قانوني (نرفقه لجانبتكم ربطاً)، ويسرنا أن نكون معكم في خدمة اللغة العربية وحمایتها من الإقصاء والتهميش في الإدارة والتعليم وسوق العمل والإعلام والتجارة والثقافة والصناعة والتجارة وغيرها من الميادين الحيوية الوطنية والعربية.

ونؤكد لكم بأننا سوف نعمل معاً وكل المنظمات العربية والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية المهمة بهذا الموضوع على متابعته حتى إصدار قرار بهذا الخصوص وفق الإجراءات المعمول بها لدى جامعة الدول العربية. وندعو الدول والحكومات العربية إلى تبني هذا القانون وتوجيه كافة مؤسساتها ذات العلاقة للإطلاع والاستفادة من مواده في معالجة وضع اللغة العربية في إدارتها المختلفة لتعزيز تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وضمان إيجاد المواطن الصالح وإعادة إنتاج المجتمع والمحافظة على الأمن والاستقرار والاستقلال والسيادة الوطنية، ودعم التضامن والتكامل والتعاون العربي، وبما يعود بالنفع على المواطن والمجتمع والدولة.

وتفضلوا بقبول الاحترام والتقدير،،،

عمر محمد زين
المحامي عمر زين
الأمين العام لاتحاد المحامين العرب
الأمين العام

١٣ شارع اتحاد المحامين العرب جازدن سيتي القاهرة ج.م.ع
تليفون: ٢٧٩٥٢٤٨٦ - ٢٧٩٢٠٥٧٨ (٠٠٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٤٧٧١٩ الرمز البريدي: ١١٤٥١
بريد إلكتروني: alu@link-net الموقع: www.alu-1944.org

مقدمة

وُضع قانون اللغة العربية لِيُسترشد به، ويكون مرجعاً قانونياً لدعم صناعة القرار والتشريع في مجالات السياسات والأنظمة والتخطيط اللغوي، ويُستفاد من مواده وبنوده حسب التخصصات في جميع المؤسسات الحكومية والأهلية، الوطنية والعربية والدولية، بالإضافة إلى كونه أحد المصادر القانونية والتشريعية الصادرة عن هيئة دولية متخصصة في مجال اللغة العربية.

وقد تمت مراجعة القانون من اتحاد المحامين العرب وفق الخطاب المرفق، واعتمد من قبل وزراء الثقافة العرب في مؤتمريهم المنعقد بالرياض في عام ٢٠١٥م، كما تمت الموافقة عليه واعتماده من قبل البرلمان العربي.

وبعد الاطلاع على المتغيرات والتطورات التي نتجت إثر تأسيس المجلس الدولي للغة العربية عام ٢٠١٢م؛ تم إعداد جانب نظري، تم إلحاقه بالقانون لدعم الجانب القانوني والتشريعي؛ حتى يتم استيعاب مواد القانون من خلال فهم الجانب النظري الذي يتطرق للحقائق والموضوعات الأساسية التي تتعلق باللغة العربية.

الأمانة العامة للمجلس الدولي للغة العربية

الأسباب الموجبة لقانون اللغة العربية

تأتي اللغة العربية مثل غيرها من اللغات الرسمية في دول العالم المختلفة على قائمة الأولويات في تأسيس الدولة، وتوحيد المجتمع، وسن أنظمة الحكم والقوانين والتشريعات التي تُدار بها المؤسسات الحكومية والأهلية، كما يعتمد عليها أفراد المجتمع في التواصل والعمل، وفي جميع شؤون حياتهم الدنيوية والدينية.

وهي اللغة الموحدة والجامعة التي يتم بها إعداد المواطن الصالح، وإعادة إنتاج المجتمع، والمحافظة على القيم والثوابت والمرجعيات، وتحقيقها العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين على اختلاف خلفياتهم، ويقوم عليها الاستقرار والأمن بكافة أشكالهما.

وبما أن اللغة العربية رمز السيادة والاستقلال والوحدة الوطنية؛ نصّت الدساتير وأنظمة الحكم في الدول العربية في أول موادها على أن اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية.

كما تستمد هذه اللغة أهميتها، مقارنةً بغيرها من اللغات، من كونها اللغة الوحيدة التي شرعت بإرادة ربانية في عدد من الآيات القرآنية لتكون لغة التشريع والعبادة والتواصل بين الله وخلقته، بالإضافة إلى أنها لغة كونية خاطب الله بها مخلوقاته وخصّ بها الجن والإنس على اختلاف ألسنتهم وأعراقهم وأجناسهم وأوطانهم، وجعل تعلمها وإتقانها - بصفقتها فريضة على كل مسلم - شرطين أساسيين لفهم الدين الذي لا يتم إلا بهما انطلاقاً من القاعدة الشرعية التي تؤكد بأن "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب".

ونتيجة لغياب السياسات اللغوية في الدول العربية تولدت مشكلات لغوية على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات الحكومية والأهلية، وخاصة لدى المؤسسات التعليمية المسؤولة عن إعادة إنتاج المجتمع، وتأهيل أفراده ليكونوا مواطنين صالحين، كما أسهم سوق العمل في إضعاف اللغة العربية وإقصائها وتهميشها، وأخضعت الفرد والمجتمع وجميع المؤسسات لشروطها التي تفرض اللغة الأجنبية بديلاً عن اللغة العربية دون أية مرجعية قانونية أو سياسة لغوية.

وإذا كان هدف استخدام اللغة الأجنبية وتشجيعها هو لتحقيق مكاسب اقتصادية؛ فإن المشكلة الحقيقية تكمن في ما سينتج عن ذلك من تشرذم وتقسيم للمجتمع؛ مما يهدد السيادة والاستقلال والأمن والوحدة الوطنية، ويحد من الإنتاج والتنمية والتطوير والتقدم التعليمي والعلمي والصناعي والتقني والاقتصادي الثقافي والإعلامي وغيرها من الميادين الحيوية، والتي لا يمكن أن تحقق ذلك إلا باللغة الوطنية ممثلة باللغة العربية، لغة الإبداع والإبتكار والمبادرات الخلاقة.

ويعد عدم التعلم والتعليم بالعربية الصحيحة أهم أسباب ضعف مستوى التعليم ومخرجاته المختلفة، خاصة بالنسبة للأساتذة والطلاب والبحث العلمي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا لماذا يُسمح للتعليم وسوق العمل والتجارة وغيرها من المؤسسات التي تعتمد على اللغة الأجنبية بالمخاطرة بالأمن، والاستقرار، والوحدة، والعدالة، والمساواة، وتكافؤ الفرص، والسيادة، والاستقلال الوطني؟ وهي عوامل تستمد أهميتها من اللغة العربية التي يجب أن تسود في جميع المؤسسات الوطنية والأهلية وحتى في عقل المواطن العربي، وبما أن السلبيات التي تهدد المجتمعات العربية جراء تفشي اللغات الأجنبية واللهجات العامية، واللغات المختلطة ببعضها البعض على اللغة الوطنية "العربية"، ولذلك فقد عملت مجتمعة على إقصاء اللغة العربية وتهميشها ومحاربتها في مواقعها الطبيعية، فكان تأثيرها واضحاً في التعليم والإدارة، وسوق العمل، والإعلام، والسياحة، والتجارة التي اعتمدت على اللغة الأجنبية في إدارتها وتسويق منتجاتها التي تُغرق السوق العربية دون إخضاعها لقوانين حماية اللغة العربية؛ مما جعل أغلبية المواطنين لا يستفيدون منها بالقدر الكافي مقارنة بالأقلية ممن يجيدون اللغة الأجنبية، وفي هذا تمييز ضد الأكثرية من المواطنين وخسارة للجهات المصدرة والمنتجة لتلك السلع والصناعات، كما أن

عدم توطين مستجدات العصر وغايات الترجمة والتعريب لجميع ما يرد من الخارج يؤدي إلى فجوة كبيرة بين هذه المستجدات وبين اللغة العربية.

ونظراً لغياب مرجعية قانونية وتشريعية للغة يستند إليها صانعو القرار وواضعو السياسات والمشرعون ويستترشدون بها في جميع المؤسسات الحكومية والأهلية؛ فقد نتجت الفوضى اللغوية التي تهدد الوحدة الوطنية والسيادة والاستقلال والسلم الأهلي.

وبناءً على ما تقدّم؛ يأتي قانون اللغة العربية لتشجيع الدول العربية والمؤسسات الحكومية والأهلية على وضع قوانين وضوابط وسياسات ونظم، تنظم وضع اللغة وغيرها من اللغات التي يجب تعلمها وإتقانها في حدود الحاجة إليها، وتؤسس للتخطيط اللغوي بما يخدم المصالح الفردية والاجتماعية والوطنية والعربية والدولية.

الفصل الأول

تعريف

المادة الأولى: قانون اللغة العربية:

يسمى هذا القانون قانون اللغة العربية.

المادة الثانية: اللغة والسيادة:

اللغة مسألة سيادة وطنية، ولا يحق لأية مؤسسة حكومية أو أهلية أن تشرع أو تنظم أي قانون أو نظام للغة دون الموافقة من الجهة المشرفة للغة على المستوى الوطني في كل دولة.

المادة الثالثة: اللغة العربية "اللغة الوطنية"

اللغة العربية هي اللغة الوطنية للتعليم، وسوق العمل، والإدارة، والثقافة، والإعلام، والتجارة، والصناعة، والاقتصاد، والسياحة، والمعاملات اليومية في جميع المؤسسات والميادين والمهن دون استثناء.

المادة الرابعة: مسؤولية التعريب:

جميع المؤسسات الحكومية والأهلية معنية بتعريب مسمياتها، ووثائقها، وأنظمتها، وميادين، عملها ومشاريعها، وتدريب موظفيها، وتخضع لقانون اللغة العربية.

الفصل الثاني

واجبات الدولة

المادة الخامسة: تعليم اللغة العربية:

تُعلم اللغة العربية حق لكل مواطن، وتعليمها واجب على الدولة والمجتمع والأسرة.

المادة السادسة: اللغة العربية والصناعات:

على الجهات المصنعة والمنتجة أن تراعي احتياجات الغالبية العظمى من المواطنين الذين يتحدثون

باللغة الوطنية، وتكفل حقوقهم في هذا المجال.

المادة السابعة: الوظيفة واللغة:

على المؤسسات الرسمية والخاصة أن تضع ضمن الشروط الوظيفية لديها إجادة اللغة العربية.

المادة الثامنة: القوانين والسياسات:

على الدولة وضع قوانين وسياسات تنظم وتؤسس للتخطيط اللغوي بما يخدم المصالح الفردية والاجتماعية والوطنية والعربية، وتمنع المنتجات والصناعات الأجنبية المستوردة للدول العربية غير المدعومة باللغة العربية السليمة.

المادة التاسعة: مجامع اللغة العربية:

على الدولة تشجيع مجامع اللغة العربية، وتطوير نظمها وسياساتها وكوادرها، وفتح قنوات للتواصل مع جميع المؤسسات الوطنية الحكومية والأهلية للاستفادة من خدماتها، وربطها ببعضها ودعمها بجميع الإمكانيات وتحريرها من القيود الإدارية ومنحها الامتيازات التي تسمح لها بأداء مهامها على الوجه المطلوب، ودراسة اللغة العربية دراسة علمية معمقة والبحث فيها وربطها بالعلوم، والمعارف، والصناعات، والتقنية، والتجارة، والاقتصاد، والسياحة، والإعلام وكافة المجالات الثقافية والأدبية واللغوية "اللسانية" والإنسانية وغيرها من المجالات والتخصصات دون استثناء بهدف ردم الفجوة بينها وبين العلوم، والمعارف، والتقنيات، والصناعات، والمستجدات الحديثة.

الفصل الثالث

الهيئات العربية والوطنية للتعريب والترجمة

المادة العاشرة: الهيئة العربية للتعريب والترجمة:

تُنشأ هيئة عربية تعنى بجميع قضايا التعريب والترجمة، وتُسمى المؤسسة العربية للتعريب والترجمة،

- تكون مؤسسة ربحية حتى تستمر في أداء عملها بشكل تجاري يضمن نجاحها وتوسعها في عملها وخدماتها واستثماراتها واستقلالها، ونكون مهامها كما يلي:
- ١- وضع خطط استراتيجية للتعريب في الوطن العربي.
 - ٢- العمل على ترجمة كافة الكتب العلمية والمراجع وغيرها من مصادر العلوم، والمعرفة، والتقنية، والصناعة، والتجارة في جميع التخصصات ومن جميع اللغات في العالم إلى اللغة العربية.
 - ٣- التنسيق مع جميع المؤسسات التعليمية والعلمية في الوطن العربي ونظيراتها في دول العالم لترجمة أهم المؤلفات في جميع التخصصات.
 - ٤- التعاون مع المؤلفين والمترجمين ودور النشر المحلية والوطنية والعربية وغيرها في دول العالم المختلفة.
 - ٥- طباعة ونشر الكتب، والمؤلفات العلمية، والثقافية، والفكرية، والصناعية، والتقنية وغيرها من المؤلفات التي يحتاج إليها الوطن العربي.
 - ٦- يكون للهيئات الوطنية العليا المعنية بالتعريب والترجمة عضويات في المؤسسة العربية للتعريب والترجمة.
 - ٧- تقوم المؤسسة العربية للتعريب والترجمة بالترجمة، والنشر، والطباعة، والتوزيع بالتعاون مع جميع التخصصات في الأقسام والكليات والجامعات العربية.
 - ٨- عقد الدورات وحلقات النقاش والندوات والمؤتمرات التخصصية لمناقشة الكتب والمراجع المقررة والخطط الدراسية في كل تخصص لتطويرها، وتقييمها، وتبادل الخبرات بين المختصين.
 - ٩- وضع خطة مرحلية وشاملة لترجمة كافة الاحتياجات في جميع التخصصات على مستوى الوطن العربي.

المادة الحادية عشرة: الهيئة الوطنية للتعريب والترجمة:

تُنشأ في كل دولة عربية مؤسسة أو هيئة وطنية تُعنى بالتعريب والترجمة على المستوى الوطني تسمى "الهيئة أو المؤسسة الوطنية للتعريب والترجمة"، وتكون مهامها كما يلي:

- ١- تعد المؤسسة (الهيئة) الوطنية للتعريب والترجمة المرجعية الوطنية والتشريعية للغة العربية واللغات الأجنبية.
- ٢- سن القوانين والسياسات والخطط الوطنية للغة.
- ٣- وضع خطة وطنية للتعريب والترجمة بالتنسيق والتعاون مع المؤسسة العربية للتعريب والترجمة.
- ٤- تقييم وضع اللغة العربية في جميع المؤسسات الحكومية والأهلية ومتابعته، وتقديم التقارير لأعلى سلطة وطنية تنفيذية وتشريعية للتوجيه واتخاذ ما يلزم من قرارات.
- ٥- منح التصاريح والموافقات للجامعات والمدارس والمعاهد والمراكز المعنية باللغة.
- ٦- وضع المعايير للجهات الحكومية والأهلية لضمان تنفيذها لخطط التعريب والترجمة.
- ٧- التواصل والتنسيق المستمر مع المؤسسة العربية للتعريب والترجمة.

الفصل الرابع

التعريب والترجمة

المادة الثانية عشرة: في التعريب:

يُقصد بالتعريب تعريب المصطلحات والمسميات الأجنبية وإدماجها في اللغة العربية، وأيضاً تعميم استخدام اللغة العربية السليمة في جميع الميادين، والتخصصات، والأعمال، والمعاملات في المؤسسات الحكومية، والأهلية، والوطنية، والعربية.

يتم إصلاح اللغة العربية بالتعريب الشامل على مستوى المؤسسات الحكومية والأهلية الوطنية والعربية بحيث يشمل تعريب الإدارة، وسوق العمل، والتعليم، والإعلام، وجميع المصالح الحيوية التي تعزز الوحدة، والسيادة الوطنية، والتكامل العربي.

المادة الثالثة عشرة: الترجمة:

البند 1: يعتمد التعريب على الترجمة المتخصصة التي توفر الكتب، والمراجع العلمية المتخصصة لسد العجز في التخصصات العلمية في مختلف الأقسام، والكليات في الجامعات العربية.

- البند 2:** تتم ترجمة الكتب والمراجع العلمية الحديثة في جميع التخصصات التي تُدرس في البلدان المتقدمة.
- البند 3:** تقوم لجان علمية متخصصة في كل تخصص باختيار الكتب العلمية والمراجع التي تحتاج إليها التخصصات في الأقسام العلمية في جميع الجامعات العربية.
- البند 4:** يتم اختيار مترجمين مختصين في التخصصات العلمية المختلفة بمساعدة لغويين لترجمة الكتب العلمية التخصصية التي تحتاج إليها التخصصات في الأقسام العلمية في الجامعات العربية.
- البند 5:** تقوم الأقسام والكليات والجامعات العربية باعتماد الكتب والمراجع المترجمة ضمن خططها الدراسية في كل تخصص.
- البند 6:** تخضع الكتب والمراجع المترجمة لتقييم سنوي يحدد مدى صلاحيتها وملاءمتها للمؤسسات التعليمية والتخصصات المختلفة.
- البند 7:** تتم ترجمة كافة المطبوعات والمؤلفات والمنتجات المختلفة التي يحتاج إليها الوطن العربي على جميع المستويات الوطنية، والعربية وفق خطة شاملة تراعي الأولويات، والاحتياجات.

الفصل الخامس

نطاق التعريب

المادة الرابعة عشرة: مجالات التعريب:

- البند 1:** تعريب التعليم العام الرسمي والأهلي:
- الفقرة 1:** يتم تعليم اللغة العربية بشكل سليم ابتداءً من المنزل ثم التعليم الأساسي (حضانة، رياض أطفال ابتدائي، متوسط، ثانوي).
- الفقرة 2:** تكون الخطط الدراسية والمناهج في مقررات اللغة العربية مترابطة، وتركز على تعليم كافة المهارات اللغوية (القراءة، الكتابة، الاستماع، الاستيعاب، الخط، المحادثة، القواعد، التعبير، الخطابة.. إلخ).

- الفقرة 3: يُدرّس مقررات اللغة العربية المختصون في اللغة العربية فقط ممن تثبت الاختبارات كفاءتهم العلمية والتربوية والمهنية.
- الفقرة 4: وضع معايير للكفايات في المهارات اللغوية المختلفة حسب المرحلة العمرية والدراسية والمقرر الدراسي.
- الفقرة 5: يكون نجاح الدارس بناء على إتقانه للمهارات والكفايات اللغوية حسب المرحلة الدراسية.
- الفقرة 6: تدرس جميع المواد الدراسية في جميع التخصصات والمراحل التعليمية باللغة العربية الفصحى.
- الفقرة 7: ترتبط مقررات اللغة العربية وموضوعاتها بجميع المقررات العلمية والأدبية الأخرى؛ حتى يتم التكامل في تمكين الطلاب من إتقان لغتهم واستخدامها بشكل صحيح في جميع التخصصات.
- الفقرة 8: يخضع جميع المعلمين والمعلمات في كافة التخصصات لدورات تدريبية مكثفة في كيفية التدريس باللغة العربية الفصحى في المقررات والتخصصات المختلفة.
- الفقرة 9: وضع اختبارات دورية لقياس كفاءة المعلمين، والمعلمات، وأساتذة الجامعات في اللغة العربية وربط ذلك بتقرير الأداء الوظيفي.
- الفقرة 10: تخضع جميع الاختبارات للتدقيق اللغوي قبل تقديمها للطلاب والطالبات لضمان سلامتها اللغوية واستيعابهم لها.
- الفقرة 11: تكون هناك مسابقات لغوية تنافسية على مستوى المدارس والمراحل التعليمية في القرى والمدن ثم على المستويين الوطني والعربي حتى تكون أكبر حافز لتعلم اللغة العربية السليمة، وانتشارها بشكل عام.
- الفقرة 12: تُقدم تقارير سنوية عن مستوى معلمي ومعلمات اللغة العربية حسب المراحل التعليمية، وذلك بخضوعهم لاختبارات وطنية في اللغة العربية، ويتم تداول تلك التقارير ومناقشتها من قبل المؤسسات التعليمية ومن قبل المؤسسات الوطنية وأولياء الأمور.

الفقرة 13: تُقدم تقارير سنوية في جميع المراحل التعليمية عن مستويات الطلاب اللغوية تحدد قدراتهم اللغوية، وتشخص الصعوبات التي يواجهونها وتوضع الحلول المناسبة لها.

الفقرة 14: تخضع جميع المناهج لمراجعة لغوية ومنهجية تشمل المحتوى، والتصميم، والإخراج، والطباعة، وبشكل مستمر من مختصين لضمان جاذبيتها وسلامتها وسهولتها ومناسبتها للمراحل العمرية للطلاب والطالبات.

الفقرة 15: تنظم دورات وورش عمل في جميع مؤسسات التربية والتعليم لتعليم اللغة العربية الفصيحة.

الفقرة 16: يتم وضع مخطط متكامل لمحتويات الدورات وورش العمل اللغوية على المستوى الوطني من قبل مختصين يراعون الاحتياجات اللغوية، والمهارات المطلوبة، ويتم تدريب الجميع بنفس المستوى والتنوعية حتى يكون التدريب متكافئاً في جميع المؤسسات والجهات الوطنية.

الفقرة 17: تُسهم المدارس في تقديم دورات للمجتمع في تعلم اللغة العربية السليمة.

البند 2: المدارس والمؤسسات التعليمية الأجنبية:

الفقرة 1: تُدرّس جميع المدارس والمؤسسات التعليمية الأجنبية اللغة العربية السليمة ضمن خططها الدراسية.

الفقرة 2: تُنشئ المدارس الأجنبية وفق ضوابط وشروط على أن لا تتعارض مع مواد قانون اللغة.

البند 3: التعليم العالي:

الفقرة 1: يخضع جميع المتقدمين للدراسة في الجامعات والكليات الجامعية الوطنية والعربية لاختبار الكفاءة في اللغة العربية.

الفقرة 2: يشترط الحصول على معدل مرتفع في اختبار الكفاءة للغة العربية للقبول في جميع

- التخصصات في مؤسسات التعليم العالي.
- الفقرة 3:** تكون اللغة العربية لغة التدريس الوحيدة في جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية ما عدا أقسام اللغات التخصصية، وأقسام الترجمة، والمقررات المتخصصة في مجالات تتم الموافقة عليها من الهيئة الوطنية للتعريب والترجمة.
- الفقرة 4:** تقوم جميع الأقسام والتخصصات في الكليات والجامعات بالتنسيق فيما بينها لتحديد أهم وأحدث الكتب والمقررات في تخصصاتها، وترجمتها من قبل الأساتذة، واعتمادها من لجان علمية مختصة في كل تخصص.
- الفقرة 5:** تُوفر الميزانيات اللازمة للترجمة العلمية في كل تخصص وفق معايير وضوابط أكاديمية وعلمية.
- الفقرة 6:** فتح معاهد خاصة أو أهلية لتعليم اللغة العربية بموجب ضوابط دقيقة للمنهج، والوحدات الدراسية، ونوعية الأساتذة يتم اعتمادها بناء على الجودة النوعية، كما يتم فيها تدريب المواطنين وتعليم الوافدين للغة العربية الفصحى واستخداماتها في حياتهم اليومية.
- الفقرة 7:** فرض الترجمة العلمية في جميع التخصصات والأقسام لردم الفجوة بين اللغة العربية والعلوم المختلفة.
- الفقرة 8:** فصل أقسام النحو عن الأدب والبلاغة في الجامعات العربية.
- الفقرة 9:** استحداث أقسام علمية تخصصية لتعليم تدريس اللغة العربية للناطقين بها وغير الناطقين بها، وأخرى للمصححين اللغويين لتعميم ثقافة التصحيح اللغوي.
- الفقرة 10:** تطوير أقسام اللغة العربية، وخططها، ومجالات عملها، ووضع معايير علمية لضمان جودة ونوعية مخرجاتها من الطلاب، والطالبات، والأبحاث، والدراسات.
- الفقرة 11:** توجيه البحث العلمي في كافة التخصصات لخدمة اللغة العربية، وربطها بتلك العلوم والمعارف لردم الفجوة بينها.

البند 4: البحث والتقنية:

- الفقرة 1:** استحداث مراكز بحث لغوية تهتم باستخدامات اللغة العربية في كافة الميادين والتخصصات.
- الفقرة 2:** العمل على ردم الفجوة بين اللغة العربية، والعلوم، والمعارف، والتقنية، والصناعات، والمنتجات الحديثة في جميع الميادين العلمية.
- الفقرة 3:** دراسة التحديات التي تواجه اللغة العربية، وتقديم الحلول في التخصصات العلمية، والتقنية، والصناعية، والأدبية وغيرها.
- الفقرة 4:** وضع المعاجم والقواميس العلمية، والصناعية، والتقنية المتخصصة لدعم التعريب في جميع التخصصات.
- الفقرة 5:** العمل على توظيف اللغة العربية في جميع التطبيقات التقنية، والعلمية، والصناعية وغيرها من المستحدثات والمستجدات.

البند 5: الإدارة:

- الفقرة 1:** الاستفادة من تجارب الدول التي تعتمد اللغة الوطنية في الإدارة.
- الفقرة 2:** تعريب جميع الأعمال والمعاملات الإدارية في المؤسسات الوطنية والعربية الحكومية والأهلية وفق مخطط منظم يبدأ بفترة زمنية محددة وينتهي بفترة أخرى، ويخضع خلالها وبعدها للتقييم والمراجعة والمساءلة.
- الفقرة 3:** تشرف المؤسسة أو الهيئة الوطنية للتعريب والترجمة على عملية التعريب، وتقديم التقارير والتوصيات لصناع القرار لاتخاذ ما يلزم من قرارات لمعالجة ما ينتج عن تلك التقارير.
- الفقرة 4:** يشمل تعريب الإدارة جميع الدوائر والوزارات، ويركز على الأنظمة، واللوائح، والسجلات، والمكاتبات، والمعاملات، والتعامل، والإجراءات.
- الفقرة 5:** تعريب المسميات والوثائق الإدارية في كافة أعمال المؤسسات الحكومية، والأهلية،

ومشاريعها وخططها.

- الفقرة 6: تدريب الموظفين بشكل دوري، وتوعيتهم بأهمية اللغة العربية، وتأهيلهم لاستخدامها بطريقة سليمة في جميع أعمالهم وتعاملاتهم.
- الفقرة 7: اعتماد التدقيق اللغوي للمكاتبات والأعمال الإدارية من خلال مدققين لغويين أكفاء.
- الفقرة 8: ربط الكفاءة الوظيفية والتوظيف بإتقان اللغة العربية.
- الفقرة 9: استخدام اللغة العربية السليمة في الاجتماعات، واللقاءات، والحوارات، والفعاليات التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والأهلية.
- الفقرة 10: وضع نظام متابعة وتقييم مستمر لأداء الموظفين لمعرفة مدى التزامهم باللغة العربية السليمة.
- الفقرة 11: يحق لكل موظف الحصول على دورات في اللغة العربية على حساب المؤسسة التي يعمل بها.
- الفقرة 12: يجب منع استخدام اللهجات العامية أو اللغات الأجنبية في جميع الأعمال والتعاملات في المؤسسات الحكومية، والأهلية، والشركات، والأماكن العامة.
- الفقرة 13: تطبق العقوبات والغرامات الصارمة على من يخالف أو يعيق التعريب في جميع المؤسسات الحكومية والأهلية.

البند 6: تعريب سوق العمل:

- الفقرة 1: اللغة العربية هي اللغة الرسمية والوحيدة في سوق العمل.
- الفقرة 2: الاستفادة من تجارب الدول الأجنبية التي تعتمد لغتها الوطنية في سوق العمل.
- الفقرة 3: تتم جميع الأعمال التجارية، والعقود، والاتصالات، والمكاتبات، والسندات باللغة العربية.
- الفقرة 4: تمنع استخدام لغة غير اللغة العربية في جميع المؤسسات والمتاجر كافة المنتجات،

- والمصنوعات، والبضائع، والسلع التي تستعمل لغات أجنبية دون أن تكون مدعومة أو مترجمة باللغة العربية السليمة.
- الفقرة 5:** تطبق العقوبات والغرامات الصارمة على من يخالف أو يعيق تعريب الوظائف والأعمال في جميع المؤسسات الحكومية، والأهلية، والاجتماعية.
- الفقرة 6:** تتم جميع الأعمال التجارية، والمالية، والصناعية، والاقتصادية باللغة العربية إلا ما يستدعي التعامل مع الخارج بلغة أجنبية.
- الفقرة 7:** يشترط إتقان اللغة العربية في التوظيف لجميع العاملين في سوق العمل من مواطنين وأجانب.
- الفقرة 8:** تعريب جميع الوظائف دون استثناء إلا أقسام اللغات الأجنبية، والترجمة، والمشاريع الموجهة للخارج.
- الفقرة 9:** تعريب أسماء وعناوين جميع المحلات، والمتاجر، والمؤسسات، والشركات وفق مخطط زمني، ويراعى التدرج في الإحلال الوظيفي للمواطنين بدل الأجانب من غير العرب.
- الفقرة 10:** تعريب الأنظمة، واللوائح، والتعاميم في سوق العمل.
- الفقرة 11:** ربط الاستخدام والتوظيف للأجانب بالإلمام باللغة العربية.
- الفقرة 12:** ربط الوظائف في جميع المؤسسات العامة والخاصة، وفي المنازل بمعرفة اللغة العربية واستخدامها.
- الفقرة 13:** تدريب العمالة الوافدة، وتعليمها اللغة العربية على حساب الشركات والجهات المستقدمة.
- الفقرة 14:** تعريب جميع الخدمات، والمصالح، والمهن.
- الفقرة 15:** تخضع جميع العمالة الوافدة لاختبار الإلمام باللغة العربية قبل دخولها إلى لدول العربية.
- الفقرة 16:** تعريب جميع الأماكن، والهيئات، والمؤسسات السياحية، وتجهيزاتها، وموظفيها،

وأدوات إدارتها، وعملها.

الفقرة 17: لا تقبل العقود والاتفاقيات المكتوبة باللغة الأجنبية إلا إذا كانت مترجمة باللغة العربية، بحيث يعتمد النص العربي فقط لدى القضاء، والإجراءات القانونية.

البند 7: المؤسسات الإعلامية:

الفقرة 1: تُعَرَّب جميع المؤسسات الإعلامية إدارياً، وفنياً، وتقنياً، وتخضع جميع منتجاتها ومشاريعها لقانون اللغة العربية.

الفقرة 2: تكون اللغة العربية السليمة هي اللغة الوحيدة المستخدمة في جميع مؤسسات الإعلام الموجَّه للمواطن العربي.

الفقرة 3: تُعاقب أية مؤسسة أو فرد يعتمد مخالفة قانون اللغة العربية، واستخدامها بطريقة غير سليمة في المؤسسات الإعلامية.

الفقرة 4: تخضع جميع المؤسسات، والمواد، والمنتجات الإعلامية، والإعلانية للرقابة اللغوية التي تجيز الأعمال قبل نشرها.

الفقرة 5: يخضع العاملون في المؤسسات الإعلامية لدورات مكثفة للتعرف على أهمية التعريب، وكيفية استخدام اللغة العربية السليمة.

الفقرة 6: يشترط الإتقان للغة العربية السليمة في التوظيف في جميع المؤسسات الإعلامية.

الفقرة 7: تلتزم جميع الوسائل الإعلامية المرئية، والمسموعة، والمقروءة، والإلكترونية ومستحدثاتها المختلفة باستخدام اللغة العربية السليمة، وتنطبق هذه **الفقرة** على المؤسسات المحلية، والوطنية، والعربية، والأجنبية التي تبث في الوطن العربي.

الفقرة 8: تُسنُّ قوانين وطنية وعربية لمعاقبة من يخالف معايير ضبط الجودة اللغوية السليمة في جميع المؤسسات الإعلامية باختلاف تخصصاتها.

الفقرة 9: تُشارك وسائل الإعلام بجميع أنواعها في التثقيف باللغة العربية السليمة من خلال الإعلانات، والنشرات، والمطبوعات، والمسلسلات بكل أنواعها لمعالجة الأخطاء

اللغوية، ونشر الأساليب والطرق الصحيحة ليشيع استعمالها بين الناس، ويكون ذلك وفق خطط متواصلة ومدروسة.

الفقرة 10: تخضع جميع المواقع الإلكترونية لقانون اللغة العربية.

البند 8: المؤسسات الثقافية والفنية:

- الفقرة 1:** تكون اللغة العربية السليمة لغة المؤسسات الثقافية، والفنية الوطنية والعربية.
- الفقرة 2:** تتم جميع الأنشطة والمشاريع الثقافية، والفنية، والمهرجانات، والمعارض باللغة العربية السليمة.
- الفقرة 3:** تخضع المؤسسات الثقافية والفنية لقانون اللغة العربية.
- الفقرة 4:** تعمل المؤسسات الثقافية والفنية على تقديم المشاريع والأنشطة التي تسهم في نشر اللغة العربية السليمة.

البند 9: المؤتمرات والندوات وورش العمل:

- الفقرة 1:** تشجيع تنظيم المؤتمرات، والندوات، وورش العمل، والدورات التي تسهم في خدمة اللغة العربية وتطوير تطبيقاتها في جميع المجالات.
- الفقرة 2:** منح الجوائز للأعمال، والمشاريع، والمبادرات التي تخدم نشر اللغة العربية السليمة.
- الفقرة 3:** ربط الموافقة بإقامة جميع المؤتمرات، والندوات، والفعاليات المختلفة في الدول العربية بأن تكون اللغة العربية السليمة هي اللغة المعتمدة في كافة النشاطات والمناسبات، وعدم استخدام العامية أو اللغات الأجنبية إلا عند الضرورة التي تستوجب وجود اللغة الأجنبية والمبررة خطياً للجهات المعنية بالموافقة.

البند 10: التجارة والصناعة:

الفقرة 1: تعريب جميع أسماء المنتجات والصناعات المحلية.

- الفقرة 2: منع دخول المنتجات بجميع أنواعها، والمصنوعات، والسلع، والبضائع إلى الأسواق العربية إذا كانت غير معربة أو غير مدعومة باللغة العربية السليمة.
- الفقرة 3: تقوم المؤسسات المسؤولة عن التجارة والصناعة بوضع معاجم للمصطلحات والمفردات التجارية بالتعاون مع الهيئات الوطنية والعربية المعنية بالتعريب والترجمة.
- الفقرة 4: العمل على تعريب المسميات، والمصطلحات التجارية والصناعية.
- الفقرة 5: تقوم المؤسسات المسؤولة عن التجارة والصناعة بوضع معايير ومقاييس لغوية للشركات الأجنبية لمراعاتها في منتجاتها التي توجه للسوق العربية.
- الفقرة 6: تتولى الشركات الأجنبية مسؤولية تعريب منتجاتها الموجهة للسوق العربية وفق الضوابط والمقاييس التي تضعها المؤسسات المعنية الوطنية أو العربية.
- الفقرة 7: تُغرم المؤسسات والشركات والهيئات والمحلات التي تخالف مواد هذا القانون وتوضع عقوبات صارمة تصل إلى حد سحب التصاريح بالعمل والإقبال.

الفصل السادس

في اللغات المحلية والأجنبية واللهجات العامية

المادة الخامسة عشرة: اللغة المحلية:

- البند 1: يجب الاهتمام باللغة (اللغات) المحلية، وتنظيمها بقانون للمحافظة عليها، وتعليمها للفئة التي تهتم بها لضمان بقائها، وبما لا يتعارض مع اللغة الوطنية الجامعة والموحدة.
- البند 2: تعد اللغة المحلية جزءاً لا يتجزأ من التنوع الثقافي في المجتمع.

المادة السادسة عشرة: اللغة الأجنبية:

- البند 1: يجب تعلم وتعليم اللغات الأجنبية، وإتقانها وتوظيفها في المجالات التي تناسبها، وبما يسهم في التبادل الثقافي، والمعرفي، والعلمي، والتقني، والتجاري، والاقتصادي، والصناعي، وحوار الحضارات، والترجمة وغيرها من المصالح المتبادلة بين الأمم والشعوب.

- البند 2:** يجب أن لا يتعارض تعليم اللغات الأجنبية مع تعليم اللغة الوطنية الجامعة والموحدة.
- البند 3:** تُنشأ أقسام متخصصة لتعليم اللغات الأجنبية، وتخضع لقانون اللغة لضمان الجودة، والتنوعية، والفائدة الخاصة والعامة التي من أجلها يتم تأسيس الأقسام العلمية.
- البند 4:** تُنشأ معاهد ومراكز لتقدم دورات لتعليم اللغات الأجنبية وفق معايير وشروط تضمن جودتها بما لا يتعارض مع اللغة الوطنية الجامعة والموحدة.

المادة السابعة عشرة: اللهجات العامية

يجب عدم تشجيع اللهجات العامية وحث أفراد المجتمع على استخدام اللغة العربية الفصحى. وتصحيح الكلمات والعبارات المشوهة في اللهجات العامية وربطها بالفصحى، ونشر الوعي اللغوي بين المواطنين وفق خطة شاملة ومتواصلة تعرف بخطورة اللهجات العامية على اللغة العربية السليمة وعلى الوحدة الوطنية والتقدم والتطور والتنمية الإنتاجية وتكافؤ الفرص.

الفصل السابع

أحكام مختلفة

المادة الثامنة عشرة: تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها:

- البند 1:** إنشاء المعاهد والمراكز التي تعنى بتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في الدول العربية.
- البند 2:** وضع معايير لغوية، وإدارية، وعلمية، ومنهجية لضمان الجودة والتنوعية في جميع مؤسسات تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.
- البند 3:** تأليف الكتب، والمقررات، والمراجع، والمعاجم الخاصة بتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.
- البند 4:** وضع خطط دراسية حديثة تضمن تقديم اللغة العربية السليمة وفق أحدث الطرائق التعليمية والتقنية.
- البند 5:** استحداث الأقسام العلمية التخصصية لتطوير طرائق التدريس، وإعداد المعلمين، وأساتذة اللغة العربية لغير الناطقين بها.

البند 6: تشجيع جهود الأفراد والمؤسسات الاجتماعية والحكومية لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

البند 7: تخضع جميع مؤسسات تعليم اللغة العربية ومقرراتها وأساتذتها لمعايير يتم وضعها من قبل الجمعية الدولية لمؤسسات اللغة العربية.

البند 8: نشر اللغة العربية السليمة بكافة الوسائل الممكنة والحديثة وفق معايير عالية الجودة والتنوع.

المادة التاسعة عشرة: المظهر العام والبيئة:

البند 1: يُمنع تداول جميع اللوحات واللافتات المكتوبة باللغات الأجنبية.

البند 2: يُمنع استخدام المسميات الأجنبية للمحلات، والشركات، والمؤسسات التجارية، والصناعية، والفنية، والثقافية، وغيرها.

البند 3: تُعطى جميع المؤسسات، والشركات، والمحلات التي تحمل أسماء أجنبية مهلة زمنية محددة لتعديل مسمياتها أو يتم إقفالها أو إلغاؤها.

البند 4: تتحمل الغرف التجارية، والصناعية، والزراعية، والبلديات مسؤولية منع فتح المحلات والشركات بأسماء ولغات أجنبية، وتحديد المهل للمحلات، والشركات، والمؤسسات لتعديل مسمياتها. ويمكن لهذه الجهات تنظيم ومعالجة هذه المسألة بمقترحات لا تضر بالمصالح، وتقديم الحل المناسب.

البند 5: يجب المحافظة على الهوية المحلية، والوطنية، والثقافية، والمظهر، العام من خلال الحرص على إبراز واجهات المحال التجارية وإعلاناتها بالشكل المناسب، ووضع المعايير، والمقاييس، والضوابط للوحات واللافتات بجميع أشكالها، وأنواعها للمحافظة على المظهر العام للشوارع، والمدن، والقرى.

البند 6: يُشترط على الشركات الأجنبية التي تحمل أسماء أجنبية من بلد المنشأ أن تكتب أسماءها بالعربية الصحيحة بحيث يكون الاسم العربي بنسبة 70% و30% للاسم الأجنبي.

البند 7: تُغرّم جميع المؤسسات الإعلانية والجهات المعلنة، وجميع الجهات التي تضع لافتات غير

صحيحة لغوياً بغرامات متفاوتة تصل إلى حد الإغلاق.

المادة العشرون: الاستثمار في اللغة:

البند 1: اللغة العربية ثروة يجب الاستثمار فيها على مستوى الفرد، والمجتمع، والمؤسسات الحكومية، والأهلية، والدولة.

البند 2: الاستثمار في اللغة العربية هو أساس الاستثمار في العقل البشري، ومهاراته، وقدراته التي تمكنه من القدرة على رفع مستوى الأداء، والإتقان للعمل، والإبداع، والابتكار، والتطوير، والتقدم المستمر في جميع التخصصات والمهن.

البند 3: يشمل الاستثمار في اللغة العربية استحداث المراكز، والمعاهد، والأقسام، وتأليف الكتب، والمراجع، وإنتاج التقنية، والصناعات، والترجمة، واستحداث الوظائف، والتدريب، والتأهيل، وتطور الأسواق، والمتاجر، والتبادل الثقافي والمعرفي.

البند 4: ترتبط الإنتاجية وتحسين المخرجات بمستوى الاستثمار، والإتقان الفردي أو المؤسسي للغة العربية.

المادة الحادية والعشرون: الأسرة:

الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن تربية أفرادها وإعدادهم وتأهيلهم ليكونوا مواطنين صالحين، لذا فهي تتحمل المسؤولية القانونية والشرعية تجاه الدولة والمجتمع لتعليم الأبناء والبنات اللغة العربية الوطنية السليمة، وتحبيبها إليهم، ويتوجب عليها تنمية قدراتهم ومعارفهم ومهاراتهم اللغوية لتأهيلهم اجتماعياً وتعليمياً وثقافياً ووطنياً للاندماج في المجتمع، والمشاركة بفاعلية في المؤسسات الوطنية الحكومية والأهلية التي يعملون فيها أو يتعاملون معها، ثم بعد إتقان اللغة العربية يمكنهم تعلم اللغات الأجنبية.

المادة الثانية والعشرون: إصلاح اللغة العربية:

يتم إصلاح اللغة العربية في الدول العربية بالاستعانة بقانون اللغة، واتباع سياسة التعريب والترجمة الموازية، وإعادة النظر في المنظومة التربوية للنهوض بمستوى المعلمين، والمناهج، وأنظمة التعليم،

وغيرها.

المادة الثالثة والعشرون: مخالفة قانون اللغة العربية:

تعد أية مخالفة لقانون اللغة مخالفة للدستور ونظام الحكم الوطني، ويترتب على تلك المخالفة إلحاق العقوبات المادية والمعنوية الرادعة على الفرد، أو المؤسسة، أو الهيئة، أو الجماعة.

المادة الرابعة والعشرون: العمل بالقانون:

يُعمل بهذا القانون من تاريخ اعتماده أو المصادقة عليه في المجلس التشريعي لكل دولة، أو من قبل أعلى سلطة فيها.

الجزء الثاني:

قانون اللغة العربية للدول الإسلامية

الأسباب الموجبة:

تفرد اللغة العربية عن أية لغة أخرى بأن الله اصطفاها من بين سائر اللغات ليخاطب بها الكون وما به من كائنات، فقال تعالى: (وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ، بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ) (الشعراء: ١٩٢-١٩٥)، ثم زادها تمييزاً عن اللغات الأخرى فقال تعالى: (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ) (٤٤ فصلت)، وهذا تأكيد على التميز الذي حُصِّت به اللغة العربية مقارنة بغيرها من اللغات الأخرى، وتقوم الشعائر الإسلامية على الثوابت والمرجعيات والمصادر الدينية التي يقوم عليها الدين، وذروة تاجها اللغة العربية التي اصطفاها الله لتكون لغةً لكلامه تعالى، بها تتم الصلاة والشعائر الدينية وغيرها من سائر العبادات، وهذه اللغة المقدسة يدعو المؤمن ربه ويناديه، ولهذا تعد اللغة العربية من الثوابت الدينية التي لا يستقيم الدين إلا بها؛ وتخضع للقاعدة الشرعية التي تنص على أن "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، من هنا وجب على كل مسلم أن يتعلمها ليقوم بواجباته الدينية حتى يستطيع أن يصلي، ويقرأ القرآن، ويفهم معانيه ومفرداته، ويعي ما يقول في صلاته وعبادته؛ بل ويعرف الحقوق والواجبات التي فرضها الله عليه، كما يحتم على جميع الدول المسلمة والمجتمعات الإسلامية تحمّل مسؤولياتها بتعليم اللغة العربية كلغة ثانية الى جانب اللغة الوطنية؛ ليتمكن المسلم من القيام بواجباته الدينية على الوجه الصحيح.

من أجل ذلك كان لا بد من وضع قانون اللغة العربية في الدول والمجتمعات يكفل انبعاثها، وتعليمها وضمان جودتها.

يشتكى الكثير من المسلمين من عدم قدرتهم على معرفة معاني كلمات القرآن الكريم الذي يقرؤونه بشكل يومي، ويعود هذا إلى أن حفظ القرآن الكريم لا يكفي لمعرفة معاني آياته الكريمة، وهذا الحفظ الآلي يعد أداءً آلياً ولا يؤدي إلى القدرة على التحدث باللغة العربية، ولهذا يجب أن يكون تعليم اللغة العربية من متطلبات حفظ القرآن الكريم حتى يسهم تعلم اللغة العربية، والتحدث، والكتابة، والقراءة بها في فهم حقيقي للقرآن الكريم، وتدبر معانيه وآياته، حيث تساعد معرفة اللغة العربية المسلم على البحث في المعاجم، والقدرة على قراءة تفاسير القرآن وكتب الفقه.

كما أن معرفة المسلم للغة العربية تسمح له بمعرفة الدين من مصادره الأصلية، وتجنبه الاعتماد على تفسيرات وتأويلات قاصرة عن المعاني الحقيقية للقرآن الكريم، ولهذا يجب على صناع القرار في الدول الإسلامية سن الأنظمة والتشريعات والسياسات اللغوية التي تسمح بتعليم اللغة العربية، ونشرها في المجتمع حتى تسمح لهم بمعرفة دينهم بشكل صحيح من مصادره الأولية، وخاصة القرآن الكريم.

الفصل الأول

تعريف

المادة الأولى: قانون اللغة العربية:

يسمى هذا القانون قانون اللغة العربية.

المادة الثانية: اللغة العربية والدين:

تعلم اللغة العربية من أولويات تعليم الدين الصحيح والقيام به بشكل سليم.

الفصل الثاني

واجبات الدولة

المادة الثالثة: اللغة العربية والدساتير:

مراجعة الدساتير الوطنية التي تنص على أن الإسلام دين الدولة المسلمة لتتضمن بأن تعلم اللغة العربية يعد من أولويات تعلم الدين الصحيح، والقيام به بشكل سليم.

المادة الرابعة: اللغة العربية لغة ثانية:

اللغة العربية لغة ثانية إجبارية في جميع المراحل الدراسية وتعليمها وفق منهج تعليمي متكامل يركز على اللغة العربية ومهاراتها المختلفة (قراءة - كتابة - محادثة - استيعاب وغيرها من المهارات اللغوية).

المادة الخامسة: سنّ القوانين:

على الدول الإسلامية سنّ القوانين التي تنظم وضع اللغة العربية فيها.

المادة السادسة: الهيئة الوطنية:

على الدولة المسلمة واجب إنشاء هيئة وطنية للإشراف على اللغة العربية.

الفصل الثالث

المدارس والمعاهد والمراكز والمؤسسات

المادة السابعة: تأسيس المدارس ومؤسسات اللغة العربية:

تُنشأ المدارس والمعاهد والمراكز والأقسام التي تعلم اللغة العربية وفق معايير تضمن الجودة والنوعية، وبما لا يتعارض مع اللغة الوطنية.

المادة الثامنة: إعداد المعلمين والمعلمات:

تُنشأ أقسام ومراكز ومعاهد لإعداد المعلمين والمعلمات والأساتذة في كيفية تدريس اللغة العربية في المدارس، والمعاهد، والجامعات في الدول الإسلامية.

المادة التاسعة: الأقسام التخصصية:

تُنشأ الأقسام العلمية المتخصصة في مجال اللغة العربية ودراساتها المعمقة.

المادة العاشرة: النشر والتأليف:

تشجيع النشر والتأليف والمؤسسات الإعلامية، وإبراز الفعاليات والمناشط العلمية والثقافية التي تهتم باللغة العربية.

الفصل الرابع

المناهج والخطط الدراسية

المادة الحادية عشرة: المناهج الدراسية:

تخضع جميع المناهج والخطط الدراسية الخاصة باللغة العربية لمعايير الكفايات حسب العمر، والمرحلة الدراسية.

المادة الثانية عشرة: التقويم المستمر:

يخضع تعليم اللغة العربية في الدول الإسلامية لتقييم سنوي شامل ومستمر بحيث يشمل: (الأستاذ، والطالب، والمنهج، والاختبارات، على أن تتم الاستفادة من نتائج الاختبارات في تحسين وتجويد تعلم اللغة العربية وتعليمها).

المرجع النظري والقانوني الاسترشادي للسياسات والأنظمة والتشريعات والتخطيط اللغوي

مقدمة:

بعد مرور ثماني سنوات على تنظيم المؤتمر الدولي الأول للغة العربية الذي عُقد في بيروت في المدة ١٩ - ٢٣ مارس ٢٠١٢؛ اتضحت الرؤية بشأن العديد من التحديات التي تواجه اللغة العربية، وانكشف اللبس الناتج عن عدم فهم اللغة في سياقها التاريخي، وما تعرّضت له عبر تاريخها الطويل من تحديات ومحن وفتن، والتي كانت تشكل غموضاً عند بعض صنّاع القرار والأكاديميين والباحثين والمهتمين باللغات، وخاصة الموضوعات التي تتعلق بالهويّات والدين واللغات الأجنبية والعالميّات وسوق العمل والتعليم والتعريب والترجمة وغيرها، من أجل ذلك أُعدّ القانون الدولي للغة العربية المشفوع بمقدمة نظرية مرجعية لإيضاح تلك القضايا والموضوعات التي تتعلق بالعربية بهدف دراستها بشكل معمق من قبل الباحثين ومراكز صناعة القرار بهدف إبراز الملاحظات التي تغيب عن نظر المسؤولين وصنّاع القرار والمشرّعين عند سن الأنظمة والتشريعات والسياسات المتعلقة باللغة، إضافة إلى تسليط الضوء على بعض المشاريع والمبادرات التي تعمل على إقصاء اللغة العربية تحت عناوين مضلّلة وتقارير موجهة، ونعرض فيما يأتي - بصورة موجزة - بعضاً من تلك الجوانب المتعلقة بقانون اللغة العربية.

أولاً: اللغة والإنسان:

يعدّ النظام اللغوي الصوتي الذي يرتبط به اللسان، الأذن، العين، الدماغ، وغيرها من الأعضاء— من الأنظمة الأساسية التي يتكوّن منها جسم الإنسان إذ يرتبط النظام اللغوي بعدد من الأعضاء الجسدية المتعلقة باللغة نطقاً وسماعاً، وقراءة، وكتابةً واستيعاباً وتفكيراً وفهماً، إضافة إلى غيرها من الوظائف اللغوية المرتبطة بالحواسّ والمشاعر الإنسانية، كما أنّ له دوراً في اتخاذ القرارات والخيارات في حياة الإنسان، وبها يؤثّر ويتأثر، حتى أن أي عطب أو تلف أو ضعف في أي عضو من أعضاء الجهاز اللغوي الصوتي قد يتسبب في مشكلات حياتية، ووظيفية، واجتماعية، ونفسية، وفكرية، وتعليمية، وعملية وغيرها.

وتتعلق اللغة بشخصية وتفكير الإنسان وعمله وتعامله، واستيعابه وتفاعله على المستوى الشخصي والمجتمعي، لأنها أداة التفكير والتعلّم والمعرفة والإبداع واكتساب المهارات، والتفاعل والعمل والتواصل، وبها يندمج الفرد ويُدْمَج في المجتمع؛ ليتعرّف على قيمه وتقاليده وأعرافه وثقافته ومرجعياته. وبها يعرف الحقوق والواجبات. وبناء على ما تقدم فإن تعلم اللغة واجب على الفرد، كما أن تعليمه اللغة الوطنية من أهم مسؤوليات الأسرة والمجتمع والدولة، وهي من حقوق الإنسان لارتباطها بوجوده وكمال تكوينه، وبها يتحقق الوجود والعيش المشترك، والمصلحة العامّة والخاصّة. وتعدّ اللغة وسيلة لتحديد الهويات الخاصّة والعامّة عند الأفراد، وبها يُدار المجتمع ويُدْمَج أفرادُه في المنظومة الوطنية، كما أنها وسيلة النفاذ إلى فكر الفرد وذهنه، ومن هنا تأتي أهمية اللغة للفرد والأسرة والمجتمع والدولة، ولأنّ كلّ مولود يولد مُهيئاً لاكتساب اللغة من أمّه وأبيه وأسرته لكونهم أول من يضع الأسس اللغوية في حياة الأطفال، ولأنّ الأسرة هي المكوّن الرئيس للمجتمع، لهذا وجب سنُّ تشريعاتٍ لغوية خاصة بالأفراد والأسرة والمجتمع تضعها الدولة، وتتكفل بتطبيقها ومراقبتها.

ثانياً: عالمية اللغة العربية وكونيتها:

تعدّ اللغة العربية لغة عالمية وكونيّة وفق الحقائق والثوابت والمرجعيات التي تنطلق من المعطيات الآتية:

١. مركزية الكعبة المشرفة:

من أهم الحقائق التاريخية بناء الكعبة المشرفة التي تُعدُّ أول بيت للعبادة في تاريخ البشرية، وهذه الحقيقة الكونية موثقة بكلام الله تعالى ممثلاً في القرآن الكريم من خلال الآية الكريمة؛ قال تعالى (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ) (آل عمران: ٩٦).

٢. الكعبة قبل الإسلام:

أ- كان البيت (الكعبة) موجوداً قبل مولد إبراهيم وذريته، وكان الناس يعبدون الأصنام حين أتى إبراهيم إلى الكعبة، ولهذا أسكن إبراهيم أبو الأنبياء ذريته عند بيت الله الحرام ليقيموا الصلاة وفق مضمون الآيات الكريمة في قوله تعالى:

(وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ (٣٥) رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلُّنَّ كَثِيرًا مِنْ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٣٦) رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفئدةَ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ)، (إبراهيم: ٣٤-٣٧) يظهر لنا الآتي:

- دعا إبراهيم الله أن يمنَّ على ذلك البلد بالأمن.
- دعا إبراهيم الله أن يجنبه وبنيه عبادة الأصنام.
- أكد إبراهيم أن الأصنام أضلَّت كثيرًا من الناس، وهذا يعني أنها كانت موجودة عند وصوله إلى ذلك البلد.
- أكد إبراهيم أن من يتبعه ويسير على نهجه فإنه منه دينيًا، ومن عصاه فليس منه، وإنما على نهج عبدة الأصنام، وقد دعا لهم بالمغفرة والرحمة من رب العالمين.
- أكد إبراهيم أنه أسكن ذريته في وادٍ غير ذي زرع عند بيت الله المحرم.
- كما أوضح القرآن الكريم أن الهدف من إسكان إبراهيم بعض ذريته في ذلك البلد عند بيت الله هو إقامة الصلاة.

- وتدلّ هذه الآيات على أن الصلاة كانت تقام عند البيت قبل إبراهيم.
- وأيضاً تدلّ على وجود مَنْ كان يعبد الأصنام على الرغم من إقامة إبراهيم الصلاة.

٣. إعادة بناء الكعبة؛

- أ- بأمر الله تعالى أعاد إبراهيم وإسماعيل بناء الكعبة لأنها في واد يجعلها تتعرض للهدم والغرق من جراء السيول المتعاقبة عليها، حتى عهد قريب، فقال تعالى: (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا، إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (البقرة: ١٢٧).
- ب- دعاء إبراهيم بأن يكون هو وابنه إسماعيل مسلمين لله، ومن ذريتهما أمة مسلمة وأن يريهم مناسكهم، ونسك الحجّ هذه حتى يومنا هذا يتوارثها المسلمون من ذرية إبراهيم؛ قال تعالى: (رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)، (البقرة: ١٢٨).
- ت- دعا إبراهيم عليه السلام ربه أن يبعث من نسل ذريته رسولاً؛ قال تعالى: (رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)، (البقرة: ١٢٩).
- ث- أمر الله إبراهيم بأن يكون مسلماً، ثم أوصى إبراهيم ذريته بأن يكونوا مسلمين، بمن فيهم يعقوب؛ قال تعالى: (إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ، قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (١٣١) وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ)، (البقرة: ١٣١ - ١٣٢).
- ج- كانت ديانة إبراهيم تسمى بالحنيفية، وهي مرجع الإسلام؛ قال تعالى: (وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا)، (النساء: ١٢٥). وقال تعالى: (مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)، (آل عمران: ٦٧).

٤. اللغة العربية والكعبة المشرفة:

- أ- استمرّ الناس يحجّون إلى بيت الله الحرام بعدما استُكملت مناسك العبادة التي استمرّ عليها المسلمون حتى يومنا هذا.
- ب- مع الوقت أصبحت الكعبة مركز جذب عظيم يأتي إليه الناس بمختلف لغاتهم ولهجاتهم. وقد نتج عن هذا تطوّر لغويّ مهم جداً؛ إذ أصبحت قبائل الجزيرة تتبارز باللغة حتى إنها كانت تقيم الاحتفالات ببروز الشاعر الذي يمثلها لغويّاً وفكريّاً، ويدافع عن شرفها بالقصائد، ويردّ على من يتعرّض لمكانتها.
- ت- أصبحت المبارزة والمنافسة في مجال الشعر من أهم سمات ومزايا أهل مكة قبل الإسلام؛ وكان الشعراء يفدون في الحجّ مع القبائل، ويتشرون في الأسواق يفاخرون بقبائلهم وإماراتهم وممالكهم، وكانوا يعالجون بالشعر الصراعات ويبادرون لعقد الصلح بين القبائل، وأدى الشعر دوراً أساسياً في بناء المجتمعات المحيطة بالكعبة.
- ث- أصبحت اللغة شأنًا اجتماعياً وهماً أسريّاً؛ فكان الآباء يتمنون أن ينجبوا الشعراء حتى يرتفع شأنهم بين القبائل، ويجلبوا لهم السمعة والهيبة والمكانة، ولهذا كانت الأسر والقبائل تربي أولادها وبناتها على حفظ الشعر ونقله وإلقاءه، وصار الناس يتفاخرون بمدى حفظهم الشعر.
- ج- تطورت اللغة العربية ووصلت إلى ذروة الكمال والإبداع والفصاحة، فأعربت وبُنيت ووضحت معانيها، وعُربت الألسن، وفي الحديث: (إن العربية ليست باباً واحداً، ولكنها لسان ناطق)، وصار الناس يسمون أنفسهم بها ليعبروا عن انتمائهم للسان العربي الجامع والموحد المرتبط بالبيت العتيق، فسموا أنفسهم باللسان العربي عرباً، بالرغم من أنهم من قبائل وإمارات، ومن الوافدين إلى البيت الحرام والمجتمعات الأخرى التي لها لغاتها ولهجاتها القديمة التي تشكلت منها العربية الفصحى، وقد تشكل اللسان العربي عبر قرون، وما زالت بعض اللغات واللهجات القديمة مستخدمة في بعض المجتمعات في بلدان الجزيرة التي

سميت بالعربية، ومنها المهرية والحميرية في اليمن وعمان.
ح- شكّل الشعر مكانة عظيمة، وصارت القبائل تتنافس بينها في مجال الشعر؛ حتى إنها كانت تعلق أجمل القصائد على جدران الكعبة، وأي شرف هذا وأي تكريم أن توضع القصائد على جدران أول بيت وضع للناس؛ إنها منزلة عالية ومكانة عظيمة للقبائل والقصائد والشعراء، ولكن قبل هذا؛ فإن الشرف للغة التي يتنافسون بها، فقد صار للقصائد رمزية عالية وقيمة عظيمة لدى القبائل المشتركة بالله التي تضع لها أصناماً في الكعبة، تتوسل بها إلى الله، وتشكلت علاقة بين البيت الحرام واللسان العربي من خلال القصائد التي تشرفت بتعليقها على أستار الكعبة، وأصبحت الكعبة رمزاً لغوياً إضافة إلى رمزيتها الدينية.

خ- منذ إعادة بناء الكعبة على يد إبراهيم وإسماعيل، عليهما السلام، ومع مرور الزمن تشكلت اللغة المشتركة بين الحجاج والمقيمين حول البيت، وبناءً على دعوة إبراهيم لربه أن يبعث في المحيطين بالبيت الحرام رسولاً منهم؛ أخذت اللغة الفصيحة المشتركة بين القبائل والمجتمعات والإمارات المحيطة بالكعبة تتشكل وتتطور، وتكوّن مجتمعاً جديداً وحدته اللغة الفصيحة ومنحته هوية جديدة، وارتفع المستوى اللغوي للمجتمعات المحيطة بالكعبة، وأصبح هناك وعياً لغوياً كبيراً لدى الناس جعلهم يهتمون باللغة العربية الفصيحة التي شكلها ورفع مستواها الشعر العربي الفصيح الذي طوره الشعراء، ورفعوا مستواه ليرتفع معه الذوق اللغوي في المجتمعات والقبائل المختلفة، وتحولت اللغة والشعر لتكون جزءاً من الأسواق ونشاطاتها لجذب الناس، وأخذ الناس يركزون على اللغة الفصيحة ويهتمون بها في شؤون حياتهم، ويتداولون الشعر ويتبارون به ويحفظونه، فتكونت لديهم ملكة الحفظ، وأخذ الناس يقومون بالمحاولات الشعرية، ويتنافسون بينهم حتى أصبح يُقال: «الشعر ديوان العرب»؛ بل إنهم أخذوا الشعر لتدوين شؤون حياتهم وأخذوا يتحدثون بالشعر ويستشهدون به في كلامهم حتى تطورت اللغة تطوراً هائلاً وصل إلى أعلى درجات الكمال الممثل في المعلقات الشعرية، وتمت تهيئة الناس حول الكعبة لغوياً لمدة عقود وقرون، وبهذا التطور اللغوي للمجتمع وارتفاع مستوى الفصاحة اللغوية والبيان والمنافسة بين الناس أصبحت المجتمعات

المحيطة بالبيت الحرام مهياً لاستقبال حدث كوني كبير تمثل في نزول القرآن الكريم كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. ولم يكن لينزل كلام الله وتشريعه بلغة ضعيفة أو لغة لا يفهمها الناس، ولهذا قدر الله تعالى أن يتطور المجتمع لغوياً حول الكعبة، ويتوحد حولها ليكون قادراً على فهم كلام الله ورسالته وتشريعه، والعمل بما جاء فيه، وهذا الترتيب والتكوين الرباني لم يكن صدفة، ولكنه نتيجة لسلسلة من الوقائع التاريخية التي وضعها الله سبحانه وتعالى، وهي خارج إرادة الناس واجتهاداتهم، ولهذا لم تكن العربية الفصحى لغة عرقية، ولكنها تشكلت من عدة لهجات ومن لغات الحجاج الذين كانوا يحجون إلى الكعبة قبل الإسلام، وقد طورها الشعراء والمتكلمون بها حتى وصلت إلى أعلى درجات الفصاحة والبيان، وصاروا يتسمون بها لتضيف لهم هوية من الهويات العليا المشتركة بين جميع من يتحدثون بها بعيداً عن انتماءاتهم وهوياتهم الصغرى القبلية واللغوية والعرقية، مثل الدين الذي يتجاوز كل الهويات الصغرى بصفته هوية كبرى لجميع من ينتسبون إليه.

5. ولادة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم؛

أ- في عام الفيل ولد محمد صلى الله عليه وسلم من نسل ذرية إبراهيم عليه السلام، وعاش يتيماً في كنف جدّه، ثم توفيت والدته، وعاش بين الناس مشتهراً بالصدق والأمانة وحسن الخلق، ورفض عبادة الأصنام، وفي عهده تعرّضت الكعبة إلى الهدم نتيجة السيول لأنها في واد بين جبال مكة، فأعادت القبائل بناءها، وحين وصلت إلى وضع الحجر الأسود اختلفت على من يكون له شرف وضع الحجر في مكانه، ثم قالوا نحكم أول من يقدم إلينا، فكان القادم هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، فقالوا له احكم بيننا؛ فوضع إزاره وجعل كل قبيلة تمسك بزاوية، ورفعوه ثم وضعه بيديه في مكانه في زاوية الكعبة.

ب- سافر مع عمّه للتجارة في بلاد الشام، وكان يعمل مع السيدة خديجة إحدى سيدات مكة المكرمة المشهورات بالتجارة، ومن بيوت مكة المعروفة بالجاه، وفي سفره إلى بلاد الشام كان

في مدينة بصرى جنوب سوريا واقفاً ومعه الإبل أمام إحدى الكنائس، فنظر إليه الراهب (بُحيراً) الذي لاحظ فيه ملامح غير عادية، فنادى أبا طالب عمّه وقال له: هل هذا الغلام منك؟ قال: ابني، قال له بحيراً: ما هو بابنك، وما ينبغي لهذا الغلام أن يكون أبوه حياً، قال: فإنه ابن أخي، قال: فما فعل أبوه؟ قال: مات، وأمه حبلى به، قال: صدقت، فارجع بابن أخيك إلى بلده، واحذر عليه"، البيهقي: دلائل النبوة (٣٦٢)، وابن هشام: السيرة النبوية (١/ ٣٢٠-٣٢٢).

ت- أصبح أول بيت وضع للناس ينتظر حدثاً جديداً، فاللغة في كمالها وبيانها تمثل ركيزة أساسية في حياة القبائل والمجتمعات المحيطة بالكعبة، وقد اجتمعوا حولها فوحدتهم وربطتهم ببعضهم بلسان واحد، ثم ولادة محمد بن عبد الله الصادق الأمين من ذرية وسلالة إبراهيم عليهما السلام، ومركزية الكعبة ومكانتها بين الأمم والحضارات؛ كل ذلك أكد ورسخ مكانة اللغة العربية، ورفع شأن المتسبين إليها.

ث- عاد محمد إلى مكة، وبدأ ينزل عليه جبريل بالرسالة والوحي، ورافقه رعب وخوف، وكانت خديجة بنت خويلد زوجته خير معين له. وقد اختاره الله ليكون الرسول الذي دعا به إبراهيم عليه السلام، كما ورد في الحديث الشريف: "يا رسولَ الله أَخْبِرْنَا عن نَفْسِكَ، قال: دعوةُ أبي إبراهيمَ وبُشْرَى عيسى، ورأتُ أمِّي حينَ حَمَلتُ بي كأنَّه خرجَ منها نورٌ أضاءتْ لهُ قُصورُ بُصْرَى من أرضِ الشَّامِ. ابن كثير- تفسير القرآن الكريم.

٦. رسالة الإسلام:

أ- الإسلام دين الأنبياء والرسل جميعاً، ومنهم إبراهيم وإسماعيل، والإسلام هو إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له.

ب- استجاب الله لدعوة إبراهيم عليه السلام عندما دعا ربه، فاختر محمداً بن عبد الله ليكون رسولاً ونبياً.

ت- الرسالة من الله تعالى إلى الناس كافة ممثلة في كلامه المكتوب في القرآن الكريم الذي يعدّ

- تشریحاً ربّانياً للبشرية.
- ث- مبلّغ الرسالة الروح الأمين جبريل عليه السلام.
- ج- الرسول محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم.
- ح- المرسل إليهم الناس كافة.
- خ- لغة كلام الله وشرعه وكتابه اللغة العربية.

٧. كونية الرسالة والرسول:

- أ- حدّد الله الهدف من إرسال الرسول، والمجتمع المستهدف من الرسالة، حيث لم تكن رسالة الإسلام محصورة في قوم معينين، ولكنها كانت للناس كافة، ولكل زمان ومكان، فقال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) (سبأ: ٢٨)، وقال تعالى: (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ، فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) (الأعراف: ١٥٨).
- ب- اختار الله تعالى اللسان العربي من بين الألسن كلها، وبين سبب اختياره ليكون لغة كلامه وكتابه وتشريع، فقال تعالى: (وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٩٢) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (١٩٣) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ)، (الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥).
- ت- تحوّل اللسان العربي إلى لغة كونية، مثلما تحوّل الرسول عليه الصلاة والسلام من شخص عاديّ إلى رسول ونبيّ للعالمين، وكل ذلك بأمر من رب العالمين، واستجابة لدعوة أبي الأنبياء إبراهيم عليهم السلام.
- ث- الرسول مرسل للعالمين والرسالة كونية والمرسل ربّ العالمين، ورسول الله من سلالة إبراهيم أبي الأنبياء.
- ج- كل رسول يرسل بلسان قومه؛ قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ، فَيُضِلَّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ، وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)، (إبراهيم: ٤).

ح- لهذا فالرسول مرسل للعالمين، ومن هنا فإن لسان الرسالة لغة لكل العالمين؛ يتشاركون في خدمتها واستخدامها في جميع شؤون دينهم وحياتهم.

٨. الجن واللغة العربية؛

- أ- الهدف من خلق الجن والإنس هو عبادة الله؛ قال تعالى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ)، (سورة الذاريات، آية ٥٦).
- ب- اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم كتاب الله الذي كان ينزل على رسول الله ويسمعه ويقرؤه المسلمون ويتعبدون به، وقد استمع نفر من الجن إلى القرآن ففهموا، وآمنوا به، وقد استمعوا إلى لغته التي أنزل بها؛ قال تعالى: (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا (١) يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا)، (الجن: ١-٢).

٩. تشريع اللغة العربية وتقنينها بأيات قرآنية من رب العالمين؛

- أنزل الله تعالى عدة آيات تشريع اللغة العربية، وتعتمدها لغة لكلامه ولعبادته، وحياة المسلم بغض النظر عن عرقه وجنسه ولسانه.
- اختار الله اللسان العربي من بين كل الألسن لكلامه وكتابه، قال تعالى: (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ، أَلْأَعْجَمِيُّ وَعَرَبِيٌّ، قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً، وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى، أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ) (فصلت: ٤٤).

١٠. الآيات التي تشريع اللسان العربي؛

- أ- (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)، (يوسف: ٢).
- ب- (وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٩٢) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (١٩٣) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ)، (الشعراء).
- ت- (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَلْأَعْجَمِيُّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ)،

(فصلت: ٤٤).

ث- (وَلَقَدْ نَعَلُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ، لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ)، (النحل: ١٠٣).

ج- (وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا)، (طه: ١١٣).

ح- (قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ)، (الزمر: ٢٨).

خ- (كِتَابٌ فَصَّلْتُ آيَاتِهِ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)، (فصلت: ٣).

د- (إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) (الزخرف: ٣).

ذ- (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجُمُعِ لَا رَيْبَ فِيهِ، فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ)، (الشورى: ٧).

ر- (وَلَقَدْ نَعَلُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ)، (النحل: ١٠٣).

ز- (وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابٌ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً، وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ)، (الأحقاف: ١٢).

س- (وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا، وَلَئِنَّ آتِبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ)، (الرعد: ٣٧).

ثالثاً: مميزات اللغة العربية:

١. انتشار اللغة العربية وتراجعها:

انتشرت اللغة العربية بصفقتها لغة الإسلام التي اختارها الله لكلامه ممثلاً في القرآن الكريم؛ ومع انتشار الإسلام في بقاع الأرض المختلفة؛ انتشرت اللغة العربية حتى كتبت بحروفها لغات أخرى، وشارك في تعليمها ووضع قواعدها العرب وغير العرب، وتنوع الخط العربي الذي تطور بفضل جهود المسلمين حتى تحولت العربية إلى لغة عالمية يتحدث بها المسلمون من مختلف الأعراق والأجناس،

وأصبحت لغة الترجمة حيث ترجمت منها وإليها العلوم، والمعارف، والطب، والفلك، والرياضيات وأنتجت بها الكثير من العلوم والتخصصات حتى أصبحت لغة العالم الأولى. واستمرت في الانتشار حتى وصلت اللغة العربية إلى مشارق الأرض ومغاربها في العصرين الأموي والعباسي والأندلسي. وبعد سقوط الخلافة العباسية والحكم الأموي في الأندلس وظهور العثمانيين تراجعت اللغة العربية، حيث أصبحت العربية في الدولة العثمانية لغة الدين، بينما كانت اللغة العثمانية لغة السياسة، وقد تسبب هذا القرار في تراجع اللغة العربية لمدة خمسة قرون خلال الحكم العثماني، ومع ضعف الخلافة العثمانية ودخول الاستعمار تراجعت اللغة العربية، وفُرضت لغة المستعمر المنافسة للعربية لتحل محلها في الدول التي كانت تستعمرها، أو تتم محاربتها بإغلاق المدارس والكتاتيب، وإصدار القرارات بمنع استخدام العربية؛ علاوة على إحياء اللهجات العاميات.

عادت اللغة العربية مع خروج الاستعمار واستقلال الدول العربية والمسلمة، وأصبحت وسيلة رئيسة في توحيد الشعوب واستقلالها، وعادت لتقوم بدور مهم في استنهاض الهمم واستعادة الحقوق المسلوقة ودحر المعتدين، وتأهيل المجتمعات العربية والإسلامية للتمسك بثوابتها ومرجعياتها، التي تعزز هويتها واستقلالها وسيادتها الوطنية.

ثم أدخلت اللغة العربية إلى هيئة الأمم المتحدة بجهود جامعة الدول العربية ودولها، وأصبحت لغة عالمية ضمن لغات العالم الست فيها، وهي تُدرّس في الجامعات العالمية في مختلف دول العالم ومراكزها ومدارسها، وتتمتع اللغة العربية اليوم بالقبول في مختلف دول العالم بالرغم من استمرار الحروب ضدها في الداخل والخارج.

٢. اللغة والهوية؛

للفرد في كل المجتمعات والدول هويّات متعددة منها شخصية، وأسرية، ومجتمعية، وعرقية، وقبلية، ومناطقية (جهوية)، وجغرافية، ووطنية، وإقليمية، ودينية، ولغوية، وفكرية، وغيرها، إضافة إلى الهويات العابرة للحدود والدول حيث يكون الفرد متعدد الجنسيات أو غير ذلك، ولهذا فإنّ هناك هويات خاصّة وأخرى عامّة، ونظرًا لتعدد الهويات وتنوّعها وتداخلها فإنّ الهويات الخاصّة

تكون مرتبطة بالفرد أو الأسرة أو القبيلة أو العرق، أو الجهة الجغرافية أو الدينية أو اللغوية، وهذه الهويات الخاصة يجب احترامها والاهتمام بها في محيطها وبيئتها، أما الهويات العامة العليا المشتركة بين الجميع والتي ترتبط بالوحدة الوطنية والسيادة والاستقلال، وإعادة إنتاج المواطن الصالح والمساواة والعدالة والتنمية المستدامة، واللحمة الاجتماعية بين المواطنين باختلاف هوياتهم الخاصة، فتكون محمية بالدستور لوقاية الدولة ومؤسساتها من التشطي والتقسيم والتفكيك الذي يستغل الهويات الصغرى لضرب الهويات الكبرى، وتعدّ اللغة الوطنية الجامعة والموحدة من الهويات الكبرى الداعمة للوحدة الوطنية والاستقلال والمساواة والانتماء، وتكافؤ الفرص، وتعدّ مخالفتها أو التعدي عليها أو تهميشها تعدياً على الوحدة الوطنية، والدستور، وسيادة الدولة واستقلالها؛ ما يوجب العقوبة القانونية على من يعتدي عليها، وهذا هو شأن اللغة العربية التي صارت رمز الهوية الوطنية لكل دولة عربية على حدة، وأصبحت رمز الهوية العربية لجموع العرب كأمة واحدة على مرّ العصور، كما صارت لساناً جامعاً لكل من ينطق بها.

٣. اللغة والدين؛

تربط اللغة بالدين علاقة عضوية، واللغة العربية لغة الإسلام غير أن المسيحيين واليهود العرب يتعبدون في كنائسهم ومعابدهم باللغة العربية، ولكن الإسلام شرع اللغة العربية وقننها ونزلت آيات قرآنية تبرز مكانة اللغة العربية وتمييزها، لأنّ الله هو من ميزها بأن اختارها لكلامه تعالى، ممثلاً بقرآنه وشرعه الذي يأمر المسلمين باتباعه. ولم يخص الإسلام قوماً معينين كما كان في الديانات السابقة، ولكنه أتى برسالة كونية عامّة، والرسول مبلغ لتلك الرسالة الربانية ومكمل لمن سبقه من الأنبياء والرسول، وذلك انطلاقاً من قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) (الأنبياء: ١٠٧)، ثم إن أول توجيه وأمر للرسول كان بأن يقرأ، وهذا توجيه رباني بأهمية التعلّم في حياة المسلمين خاصّة والإنسانية عامّة، وقد وجّه الله نبيه صلى الله عليه وسلم في أول تكليف رباني بأن يبدأ باسمه تعالى فقال: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥))، (العلق: ١ - ٥). وفي سورة الرحمن قال تعالى: (الرَّحْمَنُ (١) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (٢) خَلَقَ الْإِنْسَانَ

(٣) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ (٤)، (الرحمن: ١ - ٤)، لهذا فإنَّ الإنسان يعدُّ محور الرسالة الإسلامية التي كان عليها جميع الأنبياء والرسل؛ وفق الآيات القرآنية العديدة التي تتحدث عن الأنبياء في سورة الأنبياء وغيرها من السور والآيات التي تصفهم بالمسلمين، ومن بينهم إبراهيم عليه السلام، قال تعالى: (وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ، هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ، مَلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ، هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ، فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ، فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ (٧٨)، (الحج: ٧٨).

٤. العربية ليست لغة عرقية؛

اللغة العربية ليست لغة عرقية ولا قومية، ولكنها لسان جامع لجميع من يتحدث بها مثلما الدين جامع لكل من اتبعه وتعبّد به، وبما أنّ الإسلام لكل الخلق بمن فيهم الجن؛ فإنَّ اللسان العربي لكل الخلق لأنه لسان القرآن الكريم كلام الله تعالى الذي اختاره من بين جميع الألسن فقال تعالى: (وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٩٢) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (١٩٣) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، (الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥)، وقال تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (٢)، (يوسف: ٢)، وقد اختار الله تعالى اللسان العربي من بين كل اللغات والألسن فقال تعالى: (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ، أَعْجَمِيٍّ وَعَرَبِيٍّ، قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً، وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقُرْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى، أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ (٤٤)، (فصلت: ٤٤)، وقال تعالى: (وَلَقَدْ نَعَلْنَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ، لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٍّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ، (النحل: ١٠٣).

إذا كان القرآن والرسول والإسلام لكل الخلق كما جاء في الآيات القرآنية؛ فإنَّ لغة الدين ولسانه لكل الخلق، وهو لسان الرسالة العالمية الكونية ولسان الرسول المبلّغ والمرسل بهذه الرسالة الكونية، قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ، فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (٤)، (إبراهيم: ٤)، وقال تعالى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ)، (الذاريات: ٥٦).

ومن هذا المنطلق يعدُّ اللسان العربي لساناً كونياً يتجاوز الإنس إلى الجن والملائكة؛ فقد نزل جبريل عليه السلام بالقرآن الكريم، وبلّغه الرسول صلى الله عليه وسلم باللسان العربي، ولهذا تنفرد العربية

بأن من أبداع في قواعدها، وفي نشرها هم المسلمون من كل اللغات والهويات والأعراق المختلفة الذين لم يتعارض إسلامهم ولا اهتمامهم بلغة الدين مع هوياتهم الصغرى مقارنة بالهويات الكبرى التي تتعلق بدينهم وآخرتهم.

وإذا كان القرآن هو شرع الله، والعربية هي لغة شرع الله؛ فهي إذاً واجبة شرعاً على كل مسلم مهما تكن هويته اللغوية وعرقه وجنسه، وإذا كان اللسان العربي مكوناً أساسياً من مكونات كلام الله وشرعه وكتابه؛ فإنه جزء من الدين، ولهذا فجميع المسلمين ملزمون بالتعبّد بها لا غيرها؛ لأنها لسان الدين، وقد تشرفت لغات كثيرة باعتماد الحرف العربي في لغاتها لأنه حرف القرآن والشريعة الإسلامية الكونية، فكتبت تلك اللغات بالحرف العربي تشريفاً لها واقتداءً بالقرآن الكريم، وتجاوزاً للنظرة المادية والهويات البشرية والمصالح الدنيوية المحدودة، والانطلاق إلى العالمية والكونية التي أسس عليها الإسلام، وهذا لا يتعارض مع الهويات الخاصة المختلفة ولا يتصادم معها؛ فقال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ، إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)، (الحجرات: ١٣).

٥. حكم تعليم وتعلم اللغة العربية شرعاً:

يُعدّ تعلم وفهم اللسان العربي واجباً شرعاً على كل مسلم ومسلمة مهما تنوّعت وتعدّدت هوياتهم، ولغاتهم، وجنسياتهم، وأعراقهم، وألوانهم انطلاقاً من القاعدة الشرعية التي تنصّ على أن "ما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب"، ولأن قراءة القرآن والصلاة والتعبّد لا يمكن أن تتم إلاّ باللسان العربي؛ فقد وجب تعليم وتعلم اللغة العربية بصفاتها جزءاً أساسياً من الدين لا مكملته له.

رابعاً: التحديات المحلية والخارجية التي تواجه اللغة العربية:

١. الاستقلال والسيادة الوطنية والعربية والإسلامية:

قبل الإسلام كانت هناك لغات متنوّعة وممالك وإمارات وقبائل لها لغات ولهجات متعدّدة، وكانت العربية الفصحى قد وصلت إلى أعلى منزلة لها من خلال الشعر لأهميته ومكانته عند تلك الأمم، حتى

اشتهرت المعلقات من القصائد التي كانت تُعلّق على أستار الكعبة تشريفاً وتكريماً لمكانتها وقيمتها اللغوية، واشتهر الشعراء وخاصة في الأسواق مثل سوق عكاظ ومجّنة وغيرها، حتى وحّدت العربية الفصحى الممالك والإمارات والقبائل حولها، وصاروا ينتسبون إليها بالرغم من وجود لغات ولهجات خاصّة ومتنوّعة لتلك المجتمعات التي يُنسبون إليها.

ونظراً لمركزية الكعبة المشرفة التي تعدّ أول بيت وضع للناس كما قال تعالى: (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ) (آل عمران: ٩٦)، لهذا لم تكن ترضى عنها مراكز أخرى مجاورة، ومنها الحبشة التي كانت مركزاً حضارياً مهماً؛ ما جعل أبرهة الحبشي يغزوها محاولاً تدميرها، حتى سُمي ذلك العام بعام الفيل، وعندما اختار الله أن ينزل قرآنه (كلام الله) إلى تلك البقعة المقدسة باللغة العربية على محمد صلى الله عليه وسلم العربي تحوّل دور اللغة العربية التي سُمي من يتحدث بها بالعرب من لغة محصورة جغرافياً إلى لغة عالمية كونية تحمل رسالة ربانية، قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) (الأنبياء: ١٠٧).

وبعد أن كانت العربية لغة ينتسب إليها أبناء القبائل والممالك المتعدّدة اللغات واللهجات؛ أصبحت لغة عالمية كونية تحمل رسالة للناس كافة، فهي لغة الرسالة والدين السماوي و"كلام الله" الممثل بالقرآن الكريم، وبها يتعبّد المسلمون ويناجون ربهم، والعربية لم تكن لغة عرقية ولا طائفية ولا قبلية، ولكنها لسان جامع للهجات واللغات التي كانت موجودة، وتختلف عن اللغات التي ترتبط بمجموعات عرقية، ولهذا ورد في الأثر "من تحدث العربية فهو عربي اللسان"؛ لا عربي الجنس ولا القومية ولا القبيلة. ولهذا يركّز القرآن على أن العربية لسان لا لغة محصورة، وساهم في تطوير قواعدها ونحوها لفهم القرآن الكثير من علماء المسلمين من أعراق وأجناس متنوّعة بعد أن دخلوا في الإسلام.

لقد ربطت العربية الحضارات الإنسانية بعضها ببعض، وأسهمت في نقل العلوم والمعارف والصناعة إلى الدول التي أصبحت لاحقاً دولاً صناعية من خلال الترجمة بسبب تعلّم علماء تلك المجتمعات اللغة العربية، ولم تكن العربية عاجزة عن الإسهام في استيعاب ما يستجدّ من مبتكرات ومخترعات، ولكنها تعرّضت لانتكاسة خطيرة بعد سقوط الحكم العباسي والأندلسي؛ ما أدّى إلى تراجعها في الميادين كافة نتيجة الأحداث التاريخية المختلفة؛ إذ تغيرت موازين القوى العالمية، وتغيّر معها واقع

اللغة العربية ومكانتها، وأخذت تتراجع حتى حلت محلّها لغات أخرى في عدد من المجالات الحيوية، وبدأت اللغة العربية تفقد موقعها لمصلحة اللغات الأجنبية، وخاصة في سوق العمل والتعليم والإدارة والتقنية والعلوم والتجارة والاقتصاد والثقافة والإعلام وغيرها، ونتيجة التطورات المتسارعة في العلوم والتقنية والمواصلات والاتصالات والاقتصاد والتجارة وجميع المجالات الإنتاجية، وحدثت فجوة بين اللغة العربية ومعطيات العصر المختلفة نتيجة إهمال الدول العربية الترجمة والبحث العلمي، واحتكار لغة المستعمر، وفرضها بالقوة وبالاتفاقيات والمعاهدات في الإدارة والاقتصاد والتعليم، إضافة إلى نشر أتباع اللغات الأجنبية الشكّ في اللغة العربية ومحاربتها، واتهم بعضهم اللغة العربية بأنها تقف عائناً أمام التقدّم والتطورّ في الوطن العربي؛ فنادى باستخدام اللغة الأجنبية بدلاً من اللغة العربية، وبادر بعضهم إلى المطالبة باستبدال اللغة الأجنبية محلّ العربية دون أيّ مرجعية قانونية أو نظامية ضمن حلول سريعة، فيما نادى آخرون بإحلال الحرف اللاتيني مكان الحرف العربي، وأخذت الفجوة تتسع بين اللغة العربية والعلوم والمعارف والصناعات والتقنيات لتصل آثارها إلى المؤسسات التعليمية والأسرة التي بدأت تنظر إلى اللغة الأجنبية على أنها أهمّ أدوات الدخول إلى سوق العمل خلافاً للغة العربية.

والحقيقة أنّ المشكلة لم تكن في اللغة العربية؛ فهي من أهمّ اللغات في العالم ومن أكثرها انضباطاً في قواعدها ونظامها اللغوي الذي لا يُقارَن إضافة إلى ثراء معجمها، لكن المشكلة في غياب السياسات والتخطيط اللغوي على المستوى الوطني والعربي والإسلامي والدولي، كما أنّ المجتمعات العربية والمستخدمين للغة العربية ممن ينتسبون إليها أهملوها وأضعفوها، مع العلم بأنّ لغات ميتة تمّ إحيائها، بجانب لغات ضعيفة لا تقارن بالعربية وتحدث بها ملايين قليلة، ومع هذا يحافظ عليها أتباعها، ويقاثلون من أجلها ويحاربون من يحاربها، ويدفعون من أجل لغاتهم الملايين والمليارات نظير العوائد الوطنية السياسية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية، والعلمية، والتاريخية، والاستراتيجية، والجغرافية، وغيرها.

وإذا كانت العملة الوطنية والعلم الوطني يمثلان السيادة والاستقلال؛ فلن يسمح بالعبث بهما أو حرقهما، كما لا يُعقل أن تُستخدَم عملة أجنبية بدلاً من العملة الوطنية بالرغم من التعامل بالعملات الدولية المختلفة، غير أنّ سيادة العلم الوطني والعملة الوطنية من أهمّ مقومات الدولة واستقلالها

وسيادتها، واللغة مثل العلم والعمل بل إنها أهمّ منهما؛ لأنّ اللغة ترتبط بإعادة إنتاج المجتمع وإيجاد المواطن الصالح، وتحقيق الوحدة الوطنية، وهي تتعلق بالأمن الفكري والثقافي، من هنا وجب أن تُعامل اللغة بدرجة أكبر من معاملة العملة والعلم، فأهميتها تكمن في تعزيز الوحدة والسيادة والاستقلال الوطني.

وتعد اللغة من أهمّ ركائز الدولة ومقوماتها؛ فهي رمز من رموز السيادة والاستقلال، ومن مميزات الشخصية الوطنية ومكوناتها، وتأتي في مقدّمة موادّ الدساتير وأنظمة الحكم في الدول العربية، وقد سارعت الدول العربية بعد الاستقلال من الاستعمار، إلى الاهتمام باللغة العربية واعتمادها في توحيد الأوطان وتعزيز الهوية والاستقلال والسيادة، وحشد الطاقات الوطنية خلف رموزها والتكثّل على مرجعياتها وثوابتها، ومع هذا لا تزال اللغة العربية تعاني التحديات المختلفة نتيجة المتغيّرات المتعددة التي تُفرض على الأقطار العربية عن طريق قوى الضغط المختلفة في التعليم، والمعاهدات البيئية وسوق العمل، وفي الإعلام، وفي السماح للعمالة باستخدام لغات أجنبية في المؤسسات الحيوية، واللغة العربية هي الوطن الذي يسكنه الناس وتسكنهم، وهي بمثابة العرض الذي نحافظ عليه، ومن أهم الثوابت والمرجعيات الوطنية الواجب على الجميع حمايتها والافتخار بها، مثل الأرض التي يعيشون عليها ويموتون من أجل حمايتها وسيادتها مهما كلفتهم من الأموال والأرواح، ومهما تنوّعت اللغات المحلية والأجنبية، فإنّ اللغة الوطنية العربية لها حرمتها ومكانتها، وتتجاوز الهويات الصغرى إلى الهويات العليا المشتركة.

٢. استهداف اللسان العربي؛

يعلّل أنصار اللغات الأجنبية من المناهضين للغة العربية استخدام اللغة الأجنبية بأنها لغة العلم والتقنية والتطور، وهي كذلك في بلدانها ومجتمعاتها، ولكنّ أيضاً هناك دول لا يتعدّى عدد مواطنيها مئات الآلاف أو بضعة ملايين تحافظ على لغتها الوطنية، وتعمل وتتعاقل وتتج وتنتج وتصنع وتبتدع وتبتكر بلغتها الوطنية، وتنافس الدول المتقدّمة والمتطوّرة، وفي المقابل تخرّج ملايين العرب في الجامعات الغربية بتخصّصات مختلفة، وهم يحملون أعلى الشهادات ويميدون لغات الدول المتقدّمة، ومع هذا

ليس لهم أثر كبير في البحث العلمي ولا في الصناعة أو في الترجمة، أو رفع مستوى مخرجات التعليم، ولا في بعض جوانب التنمية، وهذا دليل على أن الإنتاج والعمل باللغة الأجنبية ليس مبرراً كافياً للتعليم باللغة الأجنبية، كما أن بعض الدول العربية تُعدّ خريجيها للعمل في دول أخرى، وتنافس دولاً مماثلة لها في السعي إلى دخول سوق العمل في العواصم الأجنبية، ولا يجد الفرصة النادرة في تلك الأسواق إلا المميزون، فينتج عن ذلك هجرة الأدمغة، وهدر اقتصادي للموارد البشرية، وتُفرغ المجتمعات من مخرجات علمية عالية التأهيل ومكلفة ولا سوق لها، ويعود ذلك إلى سببين مهمين. الأول أن الشركات الضخمة العاملة في الدول العربية تعتمد على العمالة الأجنبية الرخيصة، وبراتب متدنية لا تناسب مخرجات الجامعات العربية لأسباب متنوعة، وثانياً المنافسة الصعبة والمعقدة في سوق العمل العالمي، ولهذا تكون كلفة التأهيل باللغات الأجنبية عالية على المستوى الوطني والاجتماعي والفردى.

٣. اللغات الأجنبية:

إنّ الاهتمام والتركيز على اللغة العربية لا يعني عدم الاهتمام باللغات الأجنبية وتعلّمها والاستفادة منها؛ ولكن ليس قبل إتقان أفراد المجتمع لغتهم الوطنية الموحّدة والجامعة التي تمثل السيادة والاستقلال والوحدة الوطنية والأمن الثقافي واللغوي، مع تأكيد أن هناك مجموعات مصالح تتنافس على استهداف اللغة العربية أينما وُجِدَت، وذلك جزء من المشاريع التي تذهب إلى أبعد من اللغة، وتستهدف الوحدة الوطنية وتجانس المجتمعات العربية والإسلامية، وتعمل تحت مسميات مختلفة وبأسباب متنوعة، وفي مقدّمها الفصل بين المجتمعات ومرجعياتها وثوابتها وتاريخها وثقافتها، وضرب قنوات التواصل والعلاقة التي تكوّنها اللغة العربية بين تلك المجتمعات، ولا ننكر أن الدول الأجنبية تستهدف اللغة العربية لضرب الوحدة الوطنية وتعزيز التبعية لها، وربط أسواق العمل بلغاتها ومؤسساتها التجارية والصناعية والإدارية، وهي تعتمد سياسات وطرقاً مختلفة لضرب اللغة الوطنية، وتمنح الامتيازات للغات الأجنبية، ويصل بها الحال إلى إنشاء مؤسسات بحثية للهجات المحليّة لتفكيك تلك المجتمعات واختراقها من خلال أبنائها، تحت عناوين الحقوق العامّة والخاصّة التي تروّج لها منظمات وهيئات لا

تعمل على متابعة تلك الحقوق للأقليات في الدول الغربية.

٤. العربية الفصحى والعاميات واللغات الأجنبية:

تجتهد بعض المراكز الأجنبية وخرّيجيها في العمل على إقناع جهات عربية بالتعليم باللهجيات العامية أو اللغات الأجنبية تسهيلاً لتعلّم المجتمع لهجاتهم المحليّة ولغاتهم الأجنبية خاصّة، وأيضاً بحجّة أنّها اللغة الأمّ وأنها اللغة الأسهل على المتعلّم، ولكنّ هذه المراكز لا تسمح بتعليم عاميّاتها في دولها، وتتخذ مواقف سياسية وقانونية صارمة لمنع انتشار تلك العاميّات على حساب اللغة الرسمية بالرغم من وجود عاميّات ولغات أجنبية وعرقية كثيرة فيها، وذلك للمحافظة على الوحدة الوطنية من ناحية، وعدم السماح بالتشظّي اللغوي وتفئيت المجتمع إلى فئات لغوية تتحوّل إلى قوى تطالب باستحقاقات سياسيّة تهدّد الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية في تلك الدول، وفي الوقت ذاته تطالب تلك المراكز الأجنبية الدول العربية والإسلامية وغيرها بالتعليم بلغاتها الأجنبية، أو بالعاميات العربية، وهي تعي ما تريده من وراء تلك المطالبات التي تربطها بملفّات حقوق الإنسان وغيرها لأهداف سياسية، واقتصادية، وثقافية، وتجارية، وتجتهد تلك المراكز في تأسيس مراكز للعاميّات ولغاتهم الأجنبية في الدول الأخرى، وتدعم الدراسات وتؤسّس الجمعيات التي تطالب بالعاميّات أو بلغة تلك المراكز الأجنبية، وفي الوقت ذاته، تتصدّى للمطالبين باللغة العربية الفصحى السليمة، وتنشر فكرة صعوبة اللغة العربية وعدم ملاءمتها العلوم والمعارف والتقنيات والصناعات الحديثة، وذلك لعلمها بأهمية اللغة الفصحى السليمة في المحافظة على الوحدة الوطنية، وعلى المساواة وتكافؤ الفرص، وإنتاج المجتمع، وتعزيز الأمن الفكري والثقافي وغيرها، ودورها في التكامل والتعاون العربي والإسلامي، إضافة إلى تأثيرها العظيم على الإبداع والابتكار والجودة والنوعيّة.

كما توجد في الدول العربية بعض مراكز تعليم العربية باللهجيات والعاميّات لتعليم الأجنبي، وهذه أيضاً مسألة فيها نظر، وبعضها مرتبط بمراكز خارجية تدعمها، إذ يحتاج بعض المتعلّمين الأجنبي إلى معرفة بعض اللهجات المحلية لأسباب خاصّة تتعلق بمجال أعمالهم ووظائفهم في دولهم، وبعض تلك المراكز يرتبط بسفارات أجنبية تدرّب مواطنيها، في قطاعات عسكرية، وأمنية، ودبلوماسية، وتجارية،

وغيرها، لا لمعرفة اللغة في حدّ ذاتها، كما أنّ التعليم باللغة العربية الفصحى السليمة يمنح المتعلّم فرصة للتواصل مع جميع المجتمعات العربية باختلاف لهجاتها وعاميّاتها؛ أمّا العاميات في داخل البلد العربي الواحد فتتنوع وتختلف من منطقة أو جهة جغرافية إلى أخرى، وبعض اللهجات والعاميات لا يمكن الربط بينها ولا التواصل معها، وغالبًا لا تُكتَب ولا تُقرأ ولكنها لغات شفوية تستخدم بين فئات قليلة من الناس للتواصل فقط؛ بالرغم من الجهود التي بذلتها بعض المراكز الأجنبية وأتباعها في وضع معاجم وقواميس للعاميات واللهجات العربية الدارجة بهدف تفتيت المجتمعات التي تتحدّث باللغة العربية الفصحى، ويعود ذلك لأسباب سياسية، وثقافية، واقتصادية، وأمنية.

إن العاميات تختلف من منطقة جغرافية ومن مجموعة اجتماعية إلى أخرى في داخل البلد الواحد، وهذه اللهجات والعاميات ليس لها علاقة بالعلم والمعرفة والعمل وغيرها من المجالات التنموية والفكرية والثقافية، وتُستخدم بين شرائح قليلة من المجتمع، بينما يتيح استخدام اللغة الوطنية ممثلةً باللغة العربية الفصحى وتعلّمها للمواطن وللأجنبي التواصل مع جميع المتحدثين باللغة العربية في العالم على المستوى العمودي والأفقي داخل الوطن العربي وخارجه، وكذلك التواصل مع جميع العاميات التي تفهم وتعرف جميعها الفصحى السليمة بصفتها اللغة المشتركة بين الجميع، وهي منتشرة في الإعلام العربي المكتوب، ويتحدّثها المسؤول والباحث، والموظف والطالب والتاجر، وجميع شرائح المجتمع وفئاته؛ لأنها من الهويات العليا المشتركة بين الجميع.

وبناءً على ما تقدّم؛ يجب أن يفهم المواطن العربي والمسلم والأجنبي الذي يتعلّم اللغة العربية لأسباب علمية وثقافية، ويرغب في التواصل مع كلّ من يتحدّث اللغة العربية في العالم أنّ من الضروري أن يتعلّم ويعمل ويكتب ويقرأ باللغة العربية الفصحى السليمة، وأنّ من يطالب بتعلّم العاميات من العرب في مراكزهم ومدارسهم ومؤسساتهم ينفّذون سياسات تتعارض مع اللسان المشترك، والدساتير الوطنية في الدول العربية، وأنّ المنادين من غير العرب بالتعليم بالعاميات واللهجات لا يطالبون بالمثل في دولهم ومجتمعاتهم، لأسباب كثيرة تتعلق بمصالحهم الداخلية الراضية للعاميات والأجنيّات في دولهم؛ لأنها تهدد الوحدة الوطنية والسيادة في بلدانهم.

ومن أمثال المنادين بالعاميات بعض العرب الذين ينادون بتطبيق نظريات ومنهجيات ومرجعيات

تستخدم في لغات أخرى متجانسة في حروفها وتاريخها، وجذورها، ومفرداتها، وتختلف عن العربية، والعربية مثل الصينية التي تختلف قواعدها ونظامها الكتابي عن اليابانية، أو الكورية، أو الروسية، أو الإسبانية، وغيرها، ولذلك ليس هناك مرجعية لغوية موحدة لها كما هو حال اللغات الأوروبية، ولكن تملي الوظيفة وأحياناً المصلحة على أولئك العمل على تلك التوجهات، وبعضهم يعملون في أقسام اللغة العربية، وربما يكون أولئك متخرجين في المراكز والأقسام الأجنبية، وينفذون سياساتها، ويحملون المبادئ والنظريات والغايات نفسها، أو يعملون مشاريع مشتركة معها؛ ولهذا وجب عدم السماح لهم بالعبث بالتعليم العربي مهما كانت الحجج التي يقدمونها، والنظريات التي يعرضونها، والمبادرات التي يتقدمون بها تحت مظلة جهات أجنبية، أو بمساعدة جهات محلية؛ لأن الهدف هو إضعاف اللغة العربية وضربها بأيدي أهلها من الداخل (وكما يقال "اغز الديرة بأهلها")، والمشكلة أن أغلبهم يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية، ويطبّقون عليها معايير اللغات الأجنبية أو اللغة الثانية في الدول العربية، ولذلك هناك من ينادي بإلغاء القواعد أو النحو، أو المطالبة بالكتابة بالحرف اللاتيني، وغيرها من المطالبات التي تستهدف الدول العربية واستقلالها، ووحدها وتضامنها وتكاملها، من خلال استهداف اللغة العربية الفصحى السليمة، إذًا يجب التأكيد أنّ الفصحى التي نتحدث عنها ليست لغة النخبة من المختصين والعلماء والمعلمين والأساتذة والباحثين والشعراء والكتّاب؛ بل لغة الصحفي والكاتب في الصحف اليومية العربية، والمجلات الاجتماعية والثقافية التي تقرأ على طول الوطن العربي وعرضه بكل يسر وسهولة.

خامساً: المسؤولية والاختصاص:

تتنوّع المسؤوليات تجاه اللغة العربية؛ ولهذا وجب تصنيف المسؤوليات تجاه اللغة حسب المسؤول والمختص، وحسب الصلاحية والمسؤولية بهدف توعية الجميع إلى مسؤولياتهم وفق مواقعهم، ووظائفهم، وتخصّصاتهم كما يلي:

١. مسؤولية الفرد تجاه نفسه:

الفرد هو المسؤول عن ذاته وكلّ ما يتعلّق بشخصيّته وتكوينه، وتعد اللغة من أهمّ المكونات للإنسان،

وهي أبرز نظام بشري يربط الأفراد بعضهم ببعض ممن يشتركون بأنظمة النطق والسمع والبصر والتفكير؛ لأن اللغة وسيلة التواصل والتعامل في حياة الفرد اليومية، وتعكس أيضاً مدى فهمه وإدراكه واستيعابه لكل ما حوله، ويكتسب الفرد اللغة من بيئته التي يولد فيها عبر الأسرة والمدرسة والمجتمع، وباللغة تتضح سمات الفرد وقدراته، ومهاراته الفكرية، والعلمية، والاجتماعية، والثقافية، والإنسانية، ويقدر ما يكون الفرد متمكناً من اللغة يكون قادراً على الاندماج في المجتمع وإبهار الآخرين، وإقناعهم وجذبهم إلى شخصيته.

ومن المناسب تذكير الأفراد بأن اللغة جزء أساس من شخصياتهم، وبها يتزَيّنون في قولهم وحديثهم وتواصلهم والتعبير عن مشاعرهم؛ فهي تعكس الجوهر الداخلي للأفراد، فتزيدهم رونقاً وجمالاً وحسناً وقبولاً لدى الآخرين، يُضاف إلى الزينة التي يشترونها لتحسين مظهرهم، ولذلك يجب أن يستثمر الأفراد في تطوير لغتهم كما يستثمرون في مقتنياتهم، وزينتهم.

وترتبط اللغة بمستقبل الفرد ونجاحه في حياته؛ فبها يتواصل ويتعلم ويفكر ويعمل، وينتج ويبدع ويبتكر، وترتبط اللغة بمعرفة دور الإنسان ووظيفته في الحياة، ومعرفة الحقوق والواجبات، ولهذا وجب على الفرد أن يتعلم لغته الوطنية أولاً ويتقنها ويجيد استخدامها نطقاً وقراءة وكتابة، ثم بعدها يتعلم ما يشاء من اللغات الأجنبية الأخرى التي يحتاج إليها، والفرد مطالب بموجب الدستور وشروط المواطنة الصالحة تعلم لغته الوطنية.

٢. مسؤولية الأسرة والمجتمع؛

الأسرة هي الخلية أو البيئة الأولى الرئيسة لتكوين الفرد والمجتمع وإنتاج الأجيال القادمة، وهي صاحبة القرارات الأولى في حياة الأطفال ومستقبلهم، وتعدّ خيارات الآباء والأمهات خيارات خاصة ولكنها أيضاً خيارات عامة مرتبطة بالوطن الذي يعيشون فيه؛ فالموافقة على الزواج مسألة قانونية رسمية وطنية لضمان الحقوق والواجبات وما ينتج عن الزواج، ولهذا يحتاج الزواج إلى موافقة رسمية في الدولة الحديثة لضمان حقوق الزوجين وما يترتب على زواجهما من نتائج خاصة بحقوق الأطفال، وعلاقة جميع الأطراف بأنظمة الدولة ومؤسساتها الوطنية المختلفة التي تؤمن لهم جميع أسباب العيش

بأمن وسلام وطمأنينة، وتحمل الأسرة مسؤولية كبيرة تجاه الأطفال الذين تتولى تنشئتهم وتربيتهم وتعليمهم الكثير من القيم والمهارات والأخلاقيات والثقافة الوطنية، وذلك بهدف إدماجهم في المجتمع وربطهم بالمؤسسات الوطنية للاستفادة من خدماتها المختلفة، وفي مقدمة المسؤوليات الوطنية المنوطة بالوالدين تعليم الأطفال اللغة الوطنية، وتلقينهم المفردات والمصطلحات اللغوية، وتنشئتهم على فهم واحترام النظم الاجتماعية التي يعيشون فيها، وتعريفهم بالمؤسسات الوطنية التي تقدم لهم الخدمات، ويتم ذلك كله عبر اللغة الوطنية التي يتعاملون بها.

ولهذا وجب إدراج شرط تعليم الأطفال اللغة الوطنية ضمن عقد الزواج لضمان حق المجتمع والدولة الرسمي، وأيضاً حق الطفل في تعلم اللغة الوطنية السليمة منذ نعومة أظفاره، ولرفع مستوى الوعي عند الوالدين حول اللغة الوطنية وأهميتها في تشكيل هوية أطفالهم وشخصياتهم، وارتباطها بحياتهم العملية ونجاحهم فيها، وبمستقبلهم ومستقبل أوطانهم.

ولأنّ اللغة الوطنية رمز السيادة والاستقلال، فهي تحظى بأهم بنود الدساتير وأنظمة الحكم في الدول، ولذلك تقع على الأسرة مسؤولية تحمّل تعليم أبنائها اللغة الوطنية، وهذا جزء من العقد الوطني بين المواطن والدولة، فمهما تنوّعت هوياته تبقى الهوية الوطنية العامّة المشتركة بين جميع الهويات والمثلة في اللغة الوطنية الموحّدة والجامعة مسؤولية الأسرة بحكم القانون والدستور ونظام الحكم في البلاد، ويُعدّ عدم الالتزام بالدساتير وأنظمة الحكم خروجاً عليها.

وهذا لا يعني عدم تعلّم اللغات واللهجات وغيرها؛ ولكن تعلّم اللغة الوطنية ممثلة في اللغة العربية التي يضمنها الدستور في الدول العربية مسألة رئيسة قبل غيرها لأسباب وطنية عليا تتعلق بالوحدة، والسيادة، والاستقلال الوطني، والمساواة، وتكافؤ الفرص، وإعادة إنتاج الأجيال القادمة، وربطها بمرجعياتها، وتاريخها، وثقافتها، وثوابتها، ورموزها.

كذلك على الأسرة والمدرسة مسؤولية مشتركة تتمثل في التكامل والتعاون بينها في تنمية مهارات وقدرات ومعارف الطفل اللغوية، ويجب أن تكون هناك قائمة بضوابط ومعايير تضعها المدرسة للأسرة لاعتمادها في القيام بدورها في التكامل مع المدرسة، أو أن يُصاغ عقد أو اتفاقية بين المدرسة والأسرة توضح فيها المسؤوليات المشتركة، وكيفية تنفيذها على أن تخضع للمراجعة والتقويم والمحاسبة

والمسؤولية، حتى لا تخلّ أيّ جهة بمسؤولياتها تجاه الأطفال ليعيشوا أسوياء ومؤهلين لغويًا، وعلميًا، واجتماعيًا لمواجهة تحديات الحياة العامّة والخاصّة.

كما أن من أهمّ المسؤوليات على الأسرة عدم تسليم أطفالهم إلى العمالة الوافدة لتتولّى تعليمهم وتربيتهم وتنظيم شؤون حياتهم، مع العلم بأنّها عمالة غير مؤهلة تعليميًا، وثقافيًا، واجتماعيًا للقيام بهذه الوظائف الأساسية في بناء وتشكيل منظومة القيم لدى الأطفال والناشئة؛ لأنها تؤثر سلبيًا على نمط حياة المواطنين، ويجب على المجتمع بكلّ أسرته أن يلتزم بدور أساس في المحافظة على اللغة الوطنية، وأن تكون حاضرة في جميع شؤون الحياة التي يمارسها المجتمع مع التركيز على استخدامها بشكل صحيح في جميع التعاملات اليومية. وأن تحثّ الأسر بعضها بعضًا على التمسك باللغة الوطنية، وخاصة عندما يتعلق الأمر باللقاءات الأسرية والاجتماعية التي تؤكد أنّ اللغة الوطنية جزء أساس في تشكيل هوية وانتماء الفرد لأرضه ووطنه، وعلى الأسرة والمجتمع رفض الخلط بين اللغة الوطنية واللغات الأخرى في أيّ شكل كان على أن تُستخدم اللغات الأجنبية حسب وظيفتها، فهي ليست معنيّة بالمواطنة وبناء المواطن الصالح ودعم السيادة والاستقلال.

٣. مسؤولية المعلمين:

يتحمل معلّمو جميع المقرّرات في التعليم العامّ من رياض الأطفال حتى التعليم الثانوي هم، بعد الأسرة، مسؤولية تعليم وتأهيل وإعداد الطّلاب، ولأنّ التعليم رسالة تتعلق بإعداد المواطن الصالح؛ لهذا يجب أن تعمل وزارات التربية والتعليم على تكليف الأساتذة بتدريب أنفسهم على كيفية استخدام اللغة العربية السليمة في المدرسة، وأن يُمنع منعًا باتًا استخدام اللهجات العامية والأجنبية في التعليم العامّ ليكتسب الطّلاب المهارات اللغوية من معلّمهم بشكل سليم، وهذا ما يحقق الانغماس اللغوي الصحيح من خلال الممارسة اليومية والتدريب المستمر في المدرسة، وإلا فكيف يلامّ الطّلاب على ضعف مستواهم اللغوي والعلمي، بينما المعلّمون يدرّسون بلغة عامية، ولا يجتهدون في تطوير أنفسهم في مهنتهم؛ لأنّ التدريس يأتي على قمة مسؤولياتهم الوظيفية، وهو مسؤولية مجتمعية، ورسالة ووظيفة وطنية أساسية مهمّة للغاية؛ لذا يجب أن يخضع المعلّمون لاختبارات لغوية بشكل دوريّ، وأن ترتبط

ترقياتهم وعقودهم وصرّهم من العمل وتوظيفهم في التدريس بالكفايات اللغوية ومستويات أدائهم المهنية، مع العمل على تنظيم دوراتٍ داخلية في المدارس وخارجية في الجامعات لتأهيل المعلمين لممارسة أعمالهم وفق حقائب كفايات لغوية مصمّمة لغايات مهنية معيّنة.

كذلك يجب أن يخضع المعلمون لتقويم صارم من إدارة المدرسة والمُشرفين التربويين ليكون شعار المدرسة الجودة والنوعية باللغة العربية في جميع المقررات والموادّ الدراسية، وهنا يتكامل الأساتذة في جميع المقررات مع أساتذة اللغة العربية الذين يركّزون على المعارف العلمية، والمهارات، والقدرات اللغوية. وفيما يُعدُّ التكامل بين المعلمين في جميع الموادّ الدراسية ضروريًا لتأهيل الطلاب لغويًا وعلميًّا، تقع مسؤولية اللغة على جميع الكوادر التعليمية في المدرسة بدون استثناء، وهي ليست مسؤولية أساتذة اللغة العربية الذين يدرّسون اللغة العربية وحدهم فالجميع شركاء في التدريس والتحدث باللغة العربية السليمة في المدرسة، مع أن هناك عدد من أساتذة اللغة العربية الذين يدرسون باللهجة العامية، نتيجة سوء تأهيلهم وضعف مراقبتهم وتقويمهم؛ ولهذا يجب اتخاذ القرارات التعليمية الحازمة لمعالجة مثل هذه التحديات.

كذلك يجب أن تنظّم إدارة المدرسة دورات تدريبية في كلّ فصل دراسيٍّ لمعلمي اللغة العربية لتدريبهم على استخدامها بشكل صحيح في تدريس جميع الموادّ والمقررات الدراسية، مع التركيز على تقويم وتدريب جميع المعلمين والإداريين والمُشرفين على كيفية استخدام اللغة العربية السليمة في المدرسة، وهنا يتحقق الانغماس اللغوي واكتساب الطلاب للغة السليمة والتعامل والعمل بها، وهذه مسؤوليات جميع العاملين في المدرسة والجامعة والمؤسسة التعليمية؛ لأنّ إتقان الطلاب اللغة التي يتعلمون بها سينعكس على أدائهم وتحصيلهم العلمي، بالإضافة إلى الثقة بالذات والقدرة على التعبير وإبداء الرأي، وتعلّم مهارات التحليل والتعليل والاستنباط والمقارنة حتى تكتمل الشخصية عند الطالب والطالبة، واللغة من المهارات والقدرات الحياتية التي يحتاج لأن يتعلّمها ويعمل بها الجميع في جميع التخصصات والمهن مدى الحياة.

٤. مسؤولية المختصين وأقسام اللغة العربية؛

يُحمّل البعض ضعف اللغة العربية في الحياة العامّة للمختصين، ولكن ضعفها هو نتيجة مسؤوليات

مشتركة، وأولها ضعف مسؤولية الفرد عن لغته التي هي جزء من شخصيته وتكوينه، أما المختصّ في تدريس اللغة العربية، فهو المسؤول من الناحية المعرفية والعلمية والبحثية عن اللغة العربية، فيما جميع المعلمين والإداريين مسؤولون عنها في حياتهم ووظائفهم وأعمالهم، وهم مكلفون باستخدامها بشكل صحيح في جميع شؤون حياتهم، كما يجب على المختصّين المحافظة على التخصص، وعدم السماح بإضعافه من خلال القبول بخريجي الثانوية ذوي المستوى الضعيف، فيضعفون اللغة ومستواها؛ بل يجب أن تُصرّ أقسام اللغة العربية على قبول الطلبة المميزين في الأقسام مع وجود مميزات لهم لأهمية تخصّصاتهم، محافظةً على اللغة الوطنية التي يحتاج إليها جميع المواطنين بدون استثناء في جميع الوظائف والمهن، وفي جميع شؤون حياتهم؛ لأنّها مهارات وقدرات حياتية.

لقد نتج عن التوسّع في فتح أقسام اللغة العربية وتنوّع الأساتذة والجامعات التي يتخرّجون فيها ضعف في أقسام اللغة العربية نتيجة سياسة توظيف الأساتذة دون اعتبار معايير الكفاية العلمية والتعليمية وغياب التقويم، وعدم القدرة على إحلال الأساتذة الذين لا تنطبق مؤهلاتهم ولا كفاياتهم العلميّة مع مستوى البرامج التي تقدّمها أقسام اللغة العربية، وأيضاً العبث بالخطط الدراسية نتيجة وجود أساتذة يدرّسون مقررات ليس لها علاقة بالخطّة التعليمية، أو عدم تخصّص الأساتذة في المقررات التي يدرّسونها، بالإضافة لوجود مشكلة في تدريس برامج الدراسات العليا والإشراف على الرسائل، ومن ناحية أخرى تعتمد الجامعات أقلّ المعدلات من الطلاب لقبولهم في أقسام اللغة العربية حصراً. ويحتاج الأمر إلى مراجعة دقيقة وحازمة؛ فهناك عبث أكاديمي في القبول والتدريس والخطط والإشراف والتوظيف، مع غياب التقويم والمحاسبة العلمية للأقسام على كفاية الأساتذة والخطط الدراسية، فينعكس ذلك سلباً على مخرجات الأقسام المختلفة، وهذا ليس حصراً بأقسام اللغة العربية؛ بل ظاهرة في جميع الأقسام العلمية في الجامعات، غير أنّ مسؤولية أقسام اللغة العربية أكبر وأهمّ من غيرها من الأقسام لارتباطها بالهوية والمواطنة كلغة للعمل والتعليم والإدارة والمؤسسات الوطنية المختلفة.

وليست أقسام العربية المسؤولة عن تراجع اللغة العربية في الواقع العام؛ ولكنها مسؤولة عن مخرجاتها الضعيفة من الأساتذة والمعلمين والباحثين وغيرهم. كذلك تتحمل مسؤولية ضعف الكتب التعليمية في اللغة العربية لعدم وجود مبادرات تسهم في تحسين تعليم اللغة العربية في جميع مراحل التعليم وفي

المجتمع، ولكن هذا أيضاً مرتبط بالسياسة التعليمية، وحصر جهود الأقسام فقط في التدريس والإشراف على طلاب الدراسات العليا وبحوث الترقّيات؛ لهذا يجب أن تخضع أقسام اللغة العربية للإصلاح وفق معايير علمية وأكاديمية صارمة لضمان الجودة والتنوع وصولاً إلى الاعتماد الأكاديمي لبرامجها، ويجب عليها التقويم الذاتي المستمر حتى تتمكن من مراجعة برامجها وتضمن كفاية مخرجاتها البحثية والعلمية وخرّيجيها، وقدرتهم على المنافسة في سوق العمل المتنوع، كذلك يجب أن تتوجه أقسام اللغة العربية للقيام بدور أكبر في إصلاح الوضع اللغوي في الجامعات من خلال تقديم الدورات التدريبية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس في جميع التخصصات والأقسام والكليات وفق حقائب تدريبية ثابتة تُستخدم بشكل دوري.

5. مسؤولية الجامعات:

تُعدّ الجامعات أكثر المؤسسات تأثيراً على واقع اللغة العربية لعدة أسباب:

- أ- سياسة القبول في الجامعات التي تصرّ فيها الجامعات على أن يوجّه أقلّ الطلاب تحصيلاً إلى أقسام اللغة العربية والتربية والشريعة، وهذه التخصصات هي الأكثر أهمية في تشكيل الهوية والمواطنة عند الجميع، وترتبط بمستقبل المجتمع كافة؛ لذا فإنّ إضعاف هذه التخصصات يُعدّ خطيئة استراتيجية إذا ما قورنت هذه السياسة في القبول بالدول المتقدمة التي توجّه أفضل طلابها لا إلى الطبّ والهندسة وغيرهما من التخصصات المهنية؛ بل تختار أفضل الطلاب في التخصصات التي تتعلق بإعداد المواطن وبالهوية الوطنية وبالمهارات الحياتية عند الأفراد؛ لهذا وجب على إدارات الجامعات العربية مراجعة سياسات القبول، وعدم إضعاف أقسام اللغة العربية بتحويل الطلاب الأقلّ معدلاً إليها.
- ب- أصبح التدريس باللغة الأجنبية سمة الكثير من الجامعات التي عزّزت التبعية، وفرضت على المجتمع والتعليم العام أن يتجه إلى التدريس باللغة الأجنبية، أو إدراجها في التعليم العام، والإخلال بخطط المدارس التعليمية، وإحداث ازدواجية لغوية تؤدي إلى تفكيك المجتمع؛ لذا وجب أن يكون التدريس باللغة الوطنية مع تعليم اللغات الأجنبية في دورات تدريبية

خارجية مكثفة لا التدريس باللغة الأجنبية التي احتلت موقع اللغة الوطنية؛ فهذه مخالفة دستورية وقانونية.

ت- يعد ضعف الترجمة من أهم أسباب تراجع التدريس باللغة العربية، والمؤكد أن الدول غير العربية تبذل جهوداً كبيرة في مجال الترجمة العلمية لأحدث الكتب والمراجع العلمية، أما أساتذة الجامعات العربية المتخرجون؛ فلا تكلفهم جامعتهم حتى بترجمة رسائلهم العلمية، ومن المفترض أن تكون هناك مشاريع ترجمة موسعة للمراجع العلمية وفق سياسة ترجمة محكمة وممولة بشكل كبير، وباستدامة.

ث- تسمح الجامعات بالتدريس بالعاميات أيضاً فتضعف اللغة الوطنية، والواجب أن تعيد الجامعات النظر في سياساتها اللغوية.

ج- يعد البحث العلمي من أخطر المداخل لتهميش اللغة العربية الوطنية تحت عناوين النشر باللغة الأجنبية والتصنيف والاستشهاد الدولي وغيره، وكل ذلك على حساب اللغة العربية والوطن، وقد اتجهت بعض الجامعات بدون علم إلى تكريس إقصاء المجالات العلمية والأبحاث المنشورة باللغة العربية؛ ولهذا وجب على الجامعات العربية مراجعة سياساتها في مجال البحث العلمي، وعدم إهدار الفرص لمصلحة لغات ودول أخرى مع ضرورة التعاون الدولي من خلال ترجمة الأبحاث العلمية باللغات الأجنبية، ونشرها باللغة العربية بصفتها اللغة الوطنية، ولا مسوغ قانوني لهذه الأخطاء الاستراتيجية.

ح- إنَّ أهم ما يجب أن تقوم به كل الجامعات وضع اختبار لغوي خاص باللغة العربية تضعه كل جامعة بطريقتها التي تراها مناسبة، فلا يقبل من خريجي الثانوية إلا من يجتاز هذا الاختبار، هذا القرار يُجبر المدارس على مساعدة الجامعات في معالجة وضع اللغة من البداية، وخاصة أن الطالب يقضي في المدرسة ١٢ عاماً ويدخل الجامعة وهو ضعيف لغوياً، ويتخرج وهو غير واثق بنفسه ضعيف الشخصية لعدم امتلاكه المهارات اللغوية في جميع التخصصات العلمية والإنسانية والاجتماعية التي تجعله قادراً على التعلم، والتعبير عن نفسه، وتقديم ما لديه من معرفة بطريقة لغوية سليمة.

- خ- يجب أيضاً على الجامعات أن تجعل من ضمن شروط التدريس فيها حصول الأساتذة على دورات لغوية، وأن يتمّ التدريس باللغة العربية السليمة.
- د- المحافظة على المظهر العامّ للجامعة من خلال المحافظة على المظهر اللغوي الوطني، والحديث باللغة الوطنية، واستخدامها بشكل سليم في الحرم الجامعي، وكذلك نشر اللوحات الإرشادية والتشجيعية لاستخدام اللغة بشكل سليم.
- ذ- التذكير ببعض الممارسات في الدول الأجنبية التي تحافظ على لغتها الوطنية، ووضع المسابقات، وتنظيم الدورات التدريبية للطلاب في اللغة العربية يشارك في تنظيمها طلاب اللغة العربية تشجيعاً لهم، وتعزيزاً لدورهم في نشر اللغة العربية السليمة في الجامعة.
- ر- يجب أن توجد دورات لغوية ملزمة لخريجي الجامعات من جميع التخصصات يُمنح بموجبها الطلاب شهادة ووثيقة التخرج، وتكون مدّة الدورة فصلاً دراسياً، وقد تكون قبل أن يبدأ الطلاب في الدراسة، أو في أثناء الدراسة أو بعد التخرج، وهذه دورة إضافية خارج المنهج التعليمي والساعات الدراسية التخصصية، وهي مهمّة لبناء القدرات والمهارات اللغوية الحياتية لدى الخريجين.

٦. مسؤولية سوق العمل؛

يتحمّل سوق العمل المسؤولية الكبرى في إضعاف اللغة العربية على جميع المستويات؛ إذ أصبح يؤثر على صناعة القرارات التعليمية في الأسرة والمدرسة والجامعة والدولة، وذلك نتيجة عدم اعتماد اللغة الوطنية في العمل، وتشجيع العمل باللغات الأجنبية بدون مرجعية قانونية أو تشريعية، ومن هنا وجب على جميع الوزارات المعنية بسوق العمل وفي مقدمها وزارة العمل، ووزارة المالية، ووزارة الخدمة المدنية، ووزارة التجارة، وغيرها من الوزارات المعنية بسوق العمل إعادة النظر في اللغة المستخدمة في سوق العمل، ويكون ذلك بوضع أنظمة وتشريعات وقوانين تشرّع اللغة الوطنية واللغات الأجنبية في سوق العمل.

إنّ غياب السياسات اللغوية أوّل مشكلة تواجهها العربية في أسواق العمل في جميع القطاعات

الحكومية والأهلية التي وضعت في مقدمة الشروط الوظيفية لديها إتقان اللغة الأجنبية دون التفات إلى العربية، ولهذا تُحتكر الوظائف لنسبة ضئيلة من أبناء نخبة المجتمع؛ بل إنّ الفرصة أمام العامل الأجنبي متاحة أكثر لتلك الوظائف بحجة عدم إتقان المواطن اللغة الأجنبية.

تميز هذه الشروط الوظيفية التي تعتمد اللغة الأجنبية بين أبناء المجتمع الواحد، وتهدد الوحدة الوطنية التي تقوم على اللغة الوطنية الجامعة والموحدة المحققة لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

كذلك لم تسنّ الجهات المسؤولة عن سوق العمل القوانين والأنظمة لحماية اللغة العربية الوطنية من تأثير اللغات الوافدة، التي أدت إلى تشوّه لغويّ على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع نتيجة الإرث الاستعماري من ناحية، وبسبب العمالة الوافدة التي تعمل في المنازل والأسواق والمصالح العامّة من ناحية أخرى، ما أدّى إلى الفوضى والتلوّث اللغوي المدعوم باللهجات الدارجة الضعيفة التي تعدّ من أسباب انتشار البطالة، والواجب وجود قوانين لغوية في الدول العربية أسوة بالدول المتقدمة التي تجعل من شروط الهجرة إليها والعمل فيها معرفة لغتها الوطنية، كذلك يتعيّن على المؤسسات الحكومية المسؤولة عن سوق العمل تصنيف الأعمال، وتحديد ما يُستخدم فيها من لغات سواء اللغة الوطنية العربية أو الأجنبية.

كما يجب على الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية بسوق العمل اشتراط الكفاية اللغوية للعاملين والموظفين في جميع القطاعات، وتشجيع المتقدمين والعاملين في سوق العمل للحصول على شهادة الكفاية اللغوية من الجهات التي تخرجوا منها سواء على مستوى المرحلة الثانوية أو الجامعية، وسوف تؤدي هذه السياسة اللغوية إلى إلزام المدارس والجامعات بإعداد الكوادر البشرية، ووضع البرامج والدورات والاختبارات التي تضمن حصول المتخرجين منها على الكفايات اللغوية اللازمة لأداء العمل باللغة العربية في جميع المهن.

٧. مسؤولية الإعلام والفن والترفيه؛

يشارك الإعلام بوسائله المقروءة، والمسموعة، والمرئية، والإلكترونية، إضافة إلى الفن وخاصة السينما، والمسرح، والمسلسلات في الإساءة للغة العربية والانتقاص منها ومن أساتذة اللغة العربية والمتحدثين

بلغة فصيحة، في الوقت الذي تشجّع فيه البرامج التي تستخدم اللهجات العامية والبرامج الضعيفة التي تستخدم فيها كلمات أجنبية، ولا توجد معايير ولا ضوابط في الإعلام لحماية اللغة العربية والجمهور من المخالفات الإعلامية التي تتعارض مع جهود التعليم في بناء مهارات وقدرات الطلاب اللغوية، وتعتمد تلك المؤسسات إلى تهيمش اللغة العربية السليمة في أخبارها وبرامجها المتنوعة الفنية والترفيهية والرياضية، ولهذا تتحمل وسائل الإعلام والفن والترفيه المسؤولية تجاه اللغة العربية، وخاصة أنها لا تخضع للرقابة من الناحية اللغوية.

لهذا وجب سن الأنظمة والتشريعات والسياسات التي تقن الأعمال والبرامج والمشاريع الإعلامية والفنية والترفيهية، وأيضاً الإعلان، مع التركيز على وضع الشروط والمعايير والضوابط التي تحدّد نوعية الكوادر البشرية العاملة في المؤسسات الإعلامية والفنية والترفيهية والإعلانية، كما يجب أن تنظّم دورات تدريبية وتأهيلية في اللغة العربية للعاملين في الإعلام والفن والترفيه، وأن تكون هناك جهة رقابية لضبط المحتوى اللغوي في الإعلام، والفن، والترفيه، والإعلان.

٨. مسؤولية أصحاب القرار وصناعه؛

قبل أن تكون اللغة مسؤولية الفرد والأسرة والمدرسة والمجتمع؛ هي مسؤولية الدولة ومؤسساتها، وتقع المسؤولية الأولى على عاتق أصحاب القرار من المسؤولين في الدولة وخاصة الوزراء، يليهم صناع القرار من المشرّعين وواضعي الأنظمة والسياسات والخطط الذين يمثلون أهم فئة بصفتهم من يقترح ويقدم المبادرات، ويعرض المشاريع ويدير البلاد، ولديهم صلاحيات عليا تسمح لهم بسنّ التشريعات والأنظمة في ضوء المصالح والغايات الوطنية العليا، كما أنّ من مسؤوليات أصحاب القرار المحافظة على الدستور ونظام الحكم في البلاد، والتأكد من تطبيق بنوده ومواده، وفي مقدمها ما يتعلق باللغة الوطنية الموحّدة والجامعة التي تمثّل الاستقلال والسيادة الوطنية، والتي بها يُعاد إنتاج الأجيال القادمة وربطها بثوابتها ومرجعياتها الثقافية والتاريخية والدينية والاجتماعية، ومن أهمّ مسؤوليات أصحاب وصناع القرار إصلاح وضع اللغة بسنّ القوانين والاهتمام بالتخطيط والسياسات والأنظمة والتشريعات اللغوية، إضافة إلى تأسيس المؤسسات الرقابية التي تضمن تنفيذ القرارات وتردع من يخالفها.

أما المسؤولون في الدولة؛ فتقع على عواتقهم مسؤولية الدفاع عن اللغة والافتخار بها لا في الخطب والمراسلات؛ بل من خلال القوانين والمراسيم والحزم والصرامة في تنفيذها مثلما يحصل في دول أوروبا، فإنَّ عمَل المهتمين والمختصين لإصلاح اللغة وتحسين وضعها دون ظهور إرادة المسؤولين وتدخلهم المباشر يجعل تلك الجهود قاصرة وغير مؤثرة، وإذا كانت اللغة الوطنية من أهم مقومات الدولة وجزءاً من سيادتها واستقلالها وأمنها؛ فإن الاعتداء عليها يعد اعتداءً على السيادة والدستور، والاستقلال، والهوية الوطنية، كما أنَّ الاعتداء على علم الدولة وعلى عملتها يعاقب عليه القانون ويجرم من يفعل ذلك؛ فكيف بمن يعتدي على اللغة الوطنية التي تُعدُّ من أهم وسائل الوحدة الوطنية والأمن اللغوي والثقافي والفكري الذي يحافظ على هوية المجتمع وانتائه لقيمه ومرجعياته السياسية والثقافية والدينية؟!!

إنَّ التغيير وإصلاح اللغة وسنَّ الأنظمة والقوانين والتشريع، وإصدار العقوبات ليست من مسؤولية الأفراد والمجتمع؛ بل مسؤولية أصحاب القرار وصنّاعه بالدرجة الأولى، والمسؤولين الذين يقودون الشعوب ويديرون الدولة ومؤسساتها، وهم لديهم الإرادة الكاملة والصلاحيات المطلقة، قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَيِّرُ مَا بَقِيَ حَتَّى يُعَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ، وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ)، (الرعد: ١١).

سادساً: الإصلاح اللغوي:

١. السياسات والتشريعات والتخطيط اللغوي:

تعدُّ الدساتير وأنظمة الحكم أهم مرجع قانوني وتشريعي للسياسات والتخطيط اللغوي، ويقع على عاتق الدولة مسؤولية المحافظة على تلك الأنظمة والدساتير، والتقيد بما جاء فيها من نصوص تتعلق باللغة، ويجب على الدولة سن أنظمة تنفيذية، ورفع مستوى الوعي باستخدام اللغة العربية السليمة في جميع المؤسسات الحكومية والأهلية والأجنبية الموجودة على أراضيها، ومعاينة من يعتدي أو يتصرف في موضوع اللغة بدون مرجعية قانونية ومراسيم وطنية، كما يجب أن يكون هناك مؤسسة وطنية مسؤولة عن متابعة ومراقبة الوضع اللغوي في الدولة، وعدم ترك الأمر لاجتهاد المؤسسات في مسألة اللغة، وأن تكون تلك الجهة هي التي تصدر الأذونات والموافقات على استخدام اللغة على المستوى الوطني.

كما يجب على البرلمانات ومجالس الشورى والهيئات العربية والإسلامية والدولية الجامعة للدول

والمؤسسات سن التشريعات والقوانين التنظيمية المتعلقة باللغة العربية، وجعلها في قائمة أولويتها التشريعية والتطبيقية والنظامية، وتقع على عاتقها مسؤولية تقديم المبادرات التشجيعية لجعل اللغة موضع اهتمام على جميع المستويات.

وبالرغم من أن السياسات والتخطيط اللغوي من مسؤوليات الدولة؛ إلا أن الدول العربية والإسلامية لديها سياسات لغوية متنوّعة، ولكنها ليست كافية في ظل المتغيرات المتسارعة داخلياً وخارجياً، وقد نتج عن ذلك مشاكل لغوية على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات الحكومية والأهلية، وفي مقدمتها المؤسسات التعليمية المسؤولة عن إعادة إنتاج المجتمع وتأهيل أفرادها ليكونوا مواطنين صالحين، كما أسهم سوق العمل والإعلام والفرن في إضعاف اللغة العربية وإقصائها وتهميشها، وفرض على الفرد والمجتمع وجميع المؤسسات أن تخضع لشروطه التي تفرض اللغة الأجنبية أو العاميات بدلاً من اللغة العربية بدون أي مرجعية قانونية أو سياسة لغوية.

والسؤال هنا: لماذا يسمح لسوق العمل والإعلام والتعليم الأجنبي بالمخاطرة بهوية المجتمع وأمنه ووحدته وسيادته التي يستمدّها من لغته العربية والتي يجب أن تسود في جميع مؤسساته الوطنية والأهلية؟ لقد أنتجت تلك المؤسسات الفوضى اللغوية التي تهدد الوحدة الوطنية والسيادة والاستقلال والسلم الأهلي بسبب غياب مرجعية قانونية لغوية يستند إليها صنّاع القرار، وواضعو السياسات والمشرّعون في جميع المؤسسات الوطنية الحكومية والأهلية، ولعل أهم قوانين يجب أن تُسنّ تتعلق بتنظيم وضع اللغة العربية في المؤسسات الحكومية والأهلية والأجنبية العاملة في الدول، والهيئات والمنظمات الوطنية والعربية والإسلامية، والإدارة، وسوق العمل، والتعليم، والإعلام بكل وسائله، والسياحة، والثقافة، والعمالة الوافدة، والمؤسسات الأجنبية العاملة في الدول العربية والإسلامية.

وحتى لا يُسمح بالحجج والمبررات لدى أصحاب المصالح المناهضين للغة العربية، لا بد من الاستفادة من خبرات وتجارب الكثير من الدول المتقدمة وغير المتقدمة التي تتعدّد هويات وأعراق ولغات ولهجات مواطنيها، والتي تسنّ الأنظمة والتشريعات لحماية لغاتها الوطنية الموحدة والجامعة، وتعاقب من يخالفها أو يتسبّب في إقصائها بدون مسوّغ قانوني مبرّر، وهذا ما يجب أن يكون عليه حال اللغة العربية في الدول العربية والإسلامية، كما يجب إعداد دراسات عن السياسات اللغوية في الدول

العربية والإسلامية، إضافة إلى دول العالم المختلفة للاطلاع على تجارب الأمم والاستفادة من خبراتها المتعددة في مجال السياسات اللغوية.

٢. التعريب؛

من أهم مشكلات اللغة العربية اختصار التعريب في مجامع اللغة العربية وبعض المؤسسات الوطنية أو العربية، بينما تكمن المشكلة في النظم والمؤسسات والبرامج والمشاريع والسياسات التي تتعارض مع التعريب، إضافة إلى جميع أدوات المدخلات للمفردات غير العربية الناتجة عن التلاحم والتواصل الدولي بين الأمم والشعوب المختلفة والمجتمعات العربية؛ ولهذا فإن نقل المفردات والمصطلحات والمفاهيم والعبارات إلى اللغة العربية يأتي من خلال الأفراد ومؤسسات التعليم، والطب، والهندسة، والتقنية، والعلوم التطبيقية، والرياضيات، ووسائل الإعلام، والصناعة، والتجارة، والسياحة، والفن، ووسائل الاتصال والتواصل المتنوعة.

وبناءً على ما سبق تقع المسؤولية على جميع هذه المؤسسات في تعريب المصطلحات والمفاهيم، واعتماد استخدامها قبل نقلها من اللغات والمجتمعات الأجنبية؛ ولهذا وجب على مجامع اللغة العربية أن تكون المؤسسة المرشدة لبقية المؤسسات التي يجب عليها قبل استخدام أي مصطلح أو مفهوم أجنبي عرضه على المختصين في تلك المؤسسات ثم عرضه على مجامع اللغة العربية لاعتماده بما يوافق اللغة العربية، ويعد التعريب من أهم المسؤوليات التي تتعلق بالسياسات اللغوية والتشريع وتقنين اللغة.

ويلاحظ أن كل ما يتم من تعريب أو نقل للمصطلحات يتم بطرق عشوائية، أو من خلال المجامع التي لا توجد لها صلاحيات فرض المصطلحات المتفق عليها في المجامع، وهذه العشوائية هي أهم أسباب النخر في اللغة العربية وإبعادها عن العصر، وتهميشها وعدم توظيفها بالشكل المناسب في جميع شؤون الحياة، والمطلوب أن تقوم كل دولة بجهد خاص على المستوى الوطني، وأن تتكامل المؤسسات الوطنية مع المؤسسات العربية للتكامل والتعاون والتنسيق، وعدم تكرار الأعمال وتضييع الجهد والمال والاختلاف في التعريب، ويمكن أن يكون ذلك من خلال جامعة الدول العربية المعنية بهذه القضية المهمة، وذلك بوضع تصور كامل لمعالجة موضوع التعريب، وتقديم مبادرات خلاقة لمعالجة هذا الخلل الكبير في اللغة العربية.

٣. الترجمة:

لا يمكن أن تتبدل أحوال اللغة العربية بدون مبادرات كبرى في مجال الترجمة تركّز على الترجمة العلمية، والتقنية، والتجارية، والزراعية، والإدارية، والإعلامية، والأدبية، وغيرها، وترتبط مباشرة بالجامعات والأبحاث والدراسات والمقرّرات والمناهج والتقنية والصناعات والمتغيّرات الحديثة، وبالحياة العامّة. كذلك يجب أن تكون هناك سياسات للترجمة وفق خطط شاملة تترجم بشكل آنيّ المستجدّات من الكتب والأبحاث والدراسات والمنتجات الصناعية والتقنية، وقد أهملت الترجمة على الرغم من كونها الرافد الأساس للغة، ومصدر تحديث المستجدات التي تطرأ بشكل آنيّ في مختلف دول العالم، وقد تقوم بالترجمة هيئة عربية متخصصة تشترك في تأسيسها جميع الدول، ويكون لها نظاماً إدارياً بالتناوب بين الدول حتى يشعر الجميع بالشاركة والمسؤولية، وتتم الاستفادة من منتجات هذه المنظمة أو المؤسسة، وقد وُضع باب كامل في هذا القانون يتعلق بالترجمة وتطويرها والاهتمام بها لتكون رافداً وداعماً للغة العربية في ظلّ المتغيّرات المتسارعة الحديثة.

كما يجب أن تكون الترجمة مبنية على خطة شاملة تتعلق بسياسة الدول ومشاريعها، وتطوير التعليم والإدارة، والتنمية، وسوق العمل، والصناعات، والتجارة، والثقافة، والإعلام، وغيرها من المجالات التنموية المختلفة.

٤. البحث العلمي:

كتابة الأبحاث والدراسات ونشر المجلات العلمية في جميع التخصصات باللغة العربية من أهمّ التحديات التي تواجه اللغة العربية، فليس المهمّ النشر بلغة أجنبية في مجلة أجنبية مهما كان التخصص؛ ولكن الأهمّ أن تنشر باللغة العربية في مجلة عربية مثل بقية اللغات والباحثين في مختلف دول العالم، وقد أصبح الكثير من الباحثين يهتمون بالنشر باللغة الأجنبية بدلاً من العربية، كما أنّ بعض الجامعات تدفع في هذا الاتجاه من خلال اتباع المعايير التي تُقترح عليها من مراكز بحثية مختلفة متناسية أنّ تلك الجهات تعمل لخدمة مجتمعاتها ودولها، وهي ليست معنية باللغة الوطنية في أيّ دولة غير دولها التي تنتمي إليها، وبهذا تُرهن مسيرة البحث العلمي إلى مصالح خارجية، ولا يستفاد من الأبحاث في التنمية الوطنية

ودعم السياسات البحثية الوطنية، وليست تلك الأبحاث إضافة عربية؛ بل هي هدر عربي لأنها لا تعزز البحث العلمي العربي مثل دول العالم المختلفة التي تنشر وتبحث وتعلم بلغتها الوطنية الرسمية، ولا تسمح بتجاوز ذلك، وهذا لا يعني عدم النشر باللغات الأخرى، ولكن الأساس هو النشر باللغة العربية ودعمها في المجالات البحثية العلمية، والطبية، والتقنية، والإنسانية، والاجتماعية، وفي جميع المجالات.

5. تعليم اللغة العربية:

تعدّ اللغة العربية من أهمّ العلوم الأساسية التي يحتاج إليها الإنسان مدى الحياة في جميع شؤونه الخاصّة والعامة، وتعتمد عليها جميع العلوم الأخرى؛ لأنها لغة التعليم والقراءة والكتابة والتعبير والفهم والتفكير والتطبيق والعمل، وبدون اللغة لن يستطيع الفرد التعامل مع المجتمع أو يفهم العلوم والمعارف التي يرغب في تعلّمها.

من هنا يأتي تعليم الطفل اللغة منذ نعومة أظفاره ضمن أولويات السياسات التعليمية واللغوية؛ إذ يُلقن الطفل الكلمات والمصطلحات والمفاهيم حتى يستطيع أن يفهم ما حوله في بيئته الصغيرة مع والديه، ثم تأتي المدرسة لتوسّع فهمه واستيعابه، وتكسبه القيم والمبادئ والنظم الاجتماعية والوطنية، وتعمل على تربيته وإدماجه في المجتمع من خلال تعليمه المصطلحات والمفاهيم الوطنية والعربية والدولية، وبعد رفع مستوى حصيلته اللغوية التي تسمح له بالتفاعل واستيعاب العلوم الأخرى يتم تكوينه وتعليمه العلوم بشكل تدريجي، ثم يتم التركيز على العلوم المهنية التي تحتاج إليها التنمية الوطنية، ويعتمد عليها الفرد في كسب لقمة العيش؛ لذلك تتحمّل المدرسة المسؤولية الأكبر في تكوين الشخصية عند الطلاب، وبناء قدراتهم ومهاراتهم اللغوية أولاً، ثم معارفهم المهنية التخصصية المختلفة ثانياً.

واللغة العربية هي اللغة الرسمية لاثنتين وعشرين دولة عربية أعضاء في جامعة الدول العربية، ولكلّ دولة دستور ينصّ على أنّ اللغة العربية هي لغة رسمية للدولة، ولأنّ كلّ مواطن في كلّ دولة عربية يحتاج إلى تعلّم اللغة التي بموجبها يحصل على الحقوق ويقوم بالواجبات الوطنية؛ لذا فإنّ تعليم العربية للمواطن حقّ من حقوقه الدستورية الواجب على الدولة أن تقوم بها، وإذا كانت اللغة العربية هي الأداة التي يعرف بها المواطن الحقوق والواجبات؛ فإنّ تعلّمه اللغة الوطنية واجب وطني حتى يتمكن بموجبه

من الحصول على هويته الوطنية والاندماج في المؤسسات للاستفادة من خدماتها المختلفة، كما أن تعليم المواطن وتعلمه اللغة الوطنية حق مشروع وواجب وطني يقع على الأسرة التي تتحمل المسؤولية الأولى تجاه الدولة وتجاه الأبناء في تعليم اللغة العربية والاهتمام بها، واحترامها مع غيرها من اللغات التي ترغب في تعليمها لأبنائها، وتشارك الأسرة والمدرسة في استكمال تكوين شخصية وهوية الأطفال الوطنية، وتعليمهم المهارات والقدرات اللغوية التي يحتاجون إليها مدى الحياة.

وقد أكد قادة العرب على تلك التوجهات في أكثر من مناسبة، ومنها ما صدر عن القمة العربية في الدورة التاسعة عشرة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بالرياض عاصمة المملكة العربية السعودية يومي ٩-١٠ ربيع الأول ١٤٢٨هـ الموافق ٢٨-٢٩ مارس (آذار) ٢٠٠٧م "إعلان الرياض" الذي تضمن عزم القادة على العمل الجاد لتحسين الهوية العربية، ودعم مقوماتها، ومرتكزاتها، وترسيخ الانتماء إليها في قلوب الأطفال والناشئة والشباب وعقولهم باعتبار أن العروبة ليست مفهوماً عرقيًا عنصرياً؛ بل هي هوية ثقافة موحدة، كما أكدوا على أهمية تعليم اللغة العربية والمحافظة عليها بصفتها رمز الهوية لأمتنا.

٦. اللغة العربية والتعليم:

أهم وظيفة للتعليم هي إيجاد المواطن الصالح الذي ينتمي لوطنه وللمؤسسات والقوانين والتشريعات. كما أن من مسؤوليات التعليم دمج الأفراد في المجتمع ومؤسساته المختلفة، إضافة إلى إيجاد الكوادر التي تعمل في جميع مؤسسات الدولة ووزاراتها وأسواقها، وإعلامها وإداراتها بجميع أنواعها، وعلى رأس هذه المهام التي تتحمل مسؤوليتها مؤسسات التعليم في المدارس والجامعات، تعليم المواطنين اللغة الوطنية لتكوين هويتهم وولائهم وانتمائهم للوطن ومؤسساته الرسمية والاجتماعية المختلفة، كما أنها مسؤولة عن التعليم باللغة الوطنية في جميع المراحل الدراسية، ولذا يجب مراعاة الجوانب المهمة الآتية:

أ- يجب أن تكون هناك أنظمة وتشريعات وقرارات وسياسات وخطط لغوية تلزم جميع المعلمين في جميع المواد الدراسية بالتدريس باللغة العربية السليمة، كما يجب أن يخضعوا لدورات مكثفة في اللغة العربية، وكيفية استخدامها في التدريس في مجال عملهم بشكل مبسط لتسهيل اكتساب الطلاب اللغة ومهاراتها.

ب- تسهياً لتنظيم الدورات التدريبية؛ يجب أن يشارك المشرفون التربويون والأساتذة المؤهلون

بتقديم هذه الدورات وفق حقائب تدريبية تُعدّ لجميع المعلمين، مع التركيز على التكامل مع أساتذة اللغة العربية في معالجة الأخطاء اللغوية عند الطلاب، وبهذا التكامل بين المعلمين في جميع المقررات تتشكل الشخصية السويّة عند المتعلمين، كذلك يجب أن تقام مسابقات ودورات للطلاب في مجال اللغة العربية يقوم بها الطلاب المميزون بإشراف المدرسة للتعريف بالأخطاء اللغوية وتصحيحها، وسيكون للطلاب المميزين دوراً في تطوير مهارات زملائهم الأثر الأكبر مع أهمية العمل على تكثيف مثل هذه الدورات في تحسين الخطّ والكتابة والتعبير والقراءة والمحادثة، وسيكون من نتيجة ذلك أن تتكوّن مع الوقت معايير وضوابط، وثقافة لغوية عالية عند الطلاب والهيئة التدريسية.

ت- يجب وضع معايير وضوابط في المدارس لكيفية التدريس والتخاطب بين الجميع لضمان توافر البيئة التعليمية اللغوية، وتحقيق الانغماس اللغوي المناسب، كما يجب أن يكون لدينا تقييم عامّ للمدارس بمدى استخدامها اللغة العربية، وأن توجد منافسات وشهادات وتكريم للمدارس التي تقدّم المبادرات في مجال تحسين مستوى اللغة العربية في المدرسة، كما يجب حصر الطلاب الذين لديهم صعوبات لغوية، ومنحهم فرصاً إضافية من الساعات لتطوير مهاراتهم ومعارفهم اللغوية.

ث- يجب على جميع الجامعات والأقسام العلمية - بتخصّصاتها المختلفة - إيلاء اللغة العربية أهمية قصوى في مسألة التدريس بها، ووضع اللغة العربية ضمن معايير القبول في جميع الأقسام؛ لأنّ من يتخرّج في هذه الأقسام سيعود للعمل في المجتمع بلغته العربية، وأن يكون من بين شروط توظيف الأساتذة في جميع التخصصات والأقسام اجتياز اختبار كفاية اللغة العربية الذي يجب أن تضعه الجامعة للأساتذة المتقدمين للعمل فيها.

ج- يجب على الجامعات وضع اللغة العربية ضمن شروط القبول في الجامعات وفي جميع الكليات والتخصّصات بدون استثناء؛ لأنها لغة وطنية مقنّنة بموجب الدساتير وأنظمة الحكم، ووفق سياسات التعليم.

ح- يجب التأكيد أنّ التمكّن من اللغة يسهم في رفع مستوى الذكاء والإبداع عند الأفراد، وهذا

الملاحظ على الطلاب المتفوقين والموهوبين الذين تسهم اللغة بشكل كبير في صقل مهاراتهم، لهذا وجب على المدارس أن تهتم باللغة بشكل كبير في المراحل الدراسية الأولى، وأن تبسّط تدريسها وتكثّف التمارين والتدريبات لترسخ المهارات اللغوية لديهم، وليتمكن الطلاب من استخدامها بشكل صحيح وفعال.

خ- إعداد مناهج نوعية متخصصة في تقديم المعارف، والمهارات، والقدرات اللغوية وفق الكفايات اللغوية اللازمة لكل مرحلة عمرية؛ لأنّ إعداد مناهج اللغة العربية تُركّ للمُشرفين التربويين وبعض الأساتذة المميزين في بعض الدول، وهذا ليس كافياً لوضع منهج معاصر يغيّر من النظرة السلبية للغة العربية الناتجة عن الحشو في مناهج اللغة العربية، إضافة إلى غياب التركيز على الكفايات اللغوية التي يجب أن يتقنها الطالب لتعينه في حياته التعليمية والعملية.

د- ليس من الواجب أن يصبح الدارس أستاذاً في اللغة العربية؛ بل الغاية أن يكون مستخدماً ومتقناً لها، ومن هنا، وُضعت مناهج فيها موضوعات إنشائية تثقيفية كثيرة تتعلق بالمنهج الخفيّ في التعليم الذي يهدف إلى تكوين الهوية الثقافية والوطنية أكثر من التركيز على المهارات اللغوية في الكتابة، والقراءة، والنطق، والخطّ السليم، والتعبير، واستخدام اللغة بشكل سليم، ومعالجة الأخطاء الشائعة.

ذ- إنّ الكفايات والمرجعيات لبناء المناهج وتأليفها مسألة مهمة للغاية، ويجب أن تتبارى الدول والمؤسسات والمؤلفون في إنتاج الكتب التعليمية، وألا يكون إعداد المقررات محتكراً من جهات تتكسّب من خلالها مع التركيز على المهارات والقدرات اللغوية الأساسية.

ر- يجب أن يخضع جميع المعلمين في جميع التخصصات لدورات مكثّفة في اللغة العربية من خلال حقائب تدريبية، وأن يكلف الجميع بحضورها، والتدريس بها، حتى يتمكنوا من تصحيح أخطاء الطلاب، وأن يحصل تكامل بين جميع المعلمين والأساتذة في تشكيل القدرات، والمهارات، والمعارف اللغوية عند الطلاب.

٧. الأوقاف والتمويل وبناء المؤسسات العامة المشتركة:

إن أعظم مهمة يمكن أن تقوم بها الدول العربية والإسلامية هي تأسيس مؤسسات ووقف تعتمد على الدعم الحكومي والأهلي والأفراد، ويكون لها مؤسسات مستقلة، وتكون هذه الأوقاف محمية بقوانين وأنظمة وتشريعات تسمح بتنمية وتزايد الوقف، وتخضعه للمراقبة والمحاسبة القانونية من جهات رسمية وفق تقارير دورية، وهذا الوقف قد يكون على المستوى الوطني أو العربي أو الإسلامي، ويُستخدم في تأسيس مؤسسات الترجمة والتدريب والتأهيل والتأليف والبحث العلمي وتطوير المناهج، وكل ما يتعلق بالنهضة العلمية للدول العربية والإسلامية، هذه الأوقاف يجب أن تتنوع بين المالية والمادية من أراضٍ ومبانٍ وغيرها تعود عوائدها لمصلحة الوقف العام الوطني أو العربي أو الإسلامي، وتوضع خطة عمل تنفيذية دقيقة تحدّد مجالات الإنفاق على أن تستفيد جميع الدول، مما تنتجها تلك المؤسسات من مؤلفات وكتب وأبحاث ومناهج يحتاج إليها الجميع، وأن يكون التوظيف خاضعاً للكفاية لا الجنسية ولا الشهادة العلمية، حتى تؤدي هذه المؤسسات العلمية والوقفية دورها على الوجه المطلوب، وأن يكون لهذه المؤسسات الوقفية، والبحثية، والعلمية، والتعليمية فروعاً في الدول العربية والإسلامية.

وهذا المجال سهل إذا توافرت الرغبة السياسية والتشريعية والقانونية والمحاسبية، والخطط والسياسات الواضحة والمحمية من جميع الدول العربية والإسلامية، وسيكون هناك إقبال كبير من الأفراد، وخاصة من يريد أن يكون الوقف الخاص به في تلك المؤسسات "صدقة جارية وعلماً ينتفع به ويعود عليه أجره بعد مماته"، وهذا ما جعل مؤسسات إسلامية تبقى حتى يومنا هذا نتيجة الوقف، وهناك مؤسسات عالمية كثيرة تعتمد على الأوقاف، وتسهم في دعمها الشركات والمؤسسات والأثرياء والمشهورون؛ وحتى عامة الناس.

٨. التطوع ونشر الوعي باللغة والتدريب في المؤسسات الحكومية والاجتماعية:

إن أول ما يفكر فيه الجميع أفراداً ومجتمعاً ومؤسسات ودولة أن التطوع مهمة صعبة؛ ولكن الحقيقة أن المسألة سهلة جداً، وتحتاج إلى الموافقات وإلى التخطيط السليم والشراكة والتكامل والتعاون، ومن هنا تأتي أهمية إشراك المعلمين والأساتذة والمهتمين باللغة العربية والمتقنين لها في خدمة المجتمع وتدريبهم،

وأن تُصمَّم حقائب تدريبية حسب الشرائح والفئات العمرية، وأن تُتاح تلك الحقائب لجميع من يرغب في استخدامها في التدريب، وتتمكّن كل مؤسسة من عمل حقيبة تدريب ذاتي وتطويرها تدريجيًا.

كما يجب على المختصين باللغة العربية في الجامعات والمدارس وغيرها من المؤسسات تقديم المبادرات في المدارس والجامعات والأقسام والكليات والوزارات والشركات، وحتى في الأسواق والمتنزهات العامة، وأن يعمل الإعلام بشكل موسّع في تغطية هذه الفعاليات، وجعل اللغة العربية مشروعًا اجتماعيًا وثقافيًا يشارك فيه الجميع ويجتمع عليه. كما يجب أن تقوم المساجد ودور العبادة بدور مماثل في عقد دورات مصغرة لجميع شرائح المجتمع تقدّم دروسًا مخفّفة دون تخصّص في اللغة، ويكون التركيز على الاستخدام الصحيح لها، والتعريف بالأخطاء الشائعة، والإملاء والخط، والتعبير والكتابة بشكل سليم، وهنا ستتكامل الجهود وتنتج ثقافة عامّة في تنمية المهارات اللغوية وفي معالجة الأخطاء، ومع الوقت وتراكم الخبرات والتجارب يُعالج الوضع اللغوي بالتكامل مع الجهود الأخرى التي أوضحت في البنود السابقة، كذلك يمكن أن تكون جوائز عامّة على مستوى الدولة، وعلى مستوى المؤسسات والمناطق والأفراد لتشجيع التدريب والتطوُّع وتعلّم اللغة العربية.

٩. اختبار الكفاية العربية:

نظرًا لتعدد الدول وكثرة المؤسسات وعدم وجود مرجعية موحدة للغة العربية معتمدة من الدول العربية وملزمة لجميع المواطنين؛ فإن مسؤولية معالجة الضعف اللغوي تكون على مستويين رئيسيين هما:

أ- مستوى المرحلة الثانوية:

يجب أن يكون هناك اختبار موحد في اللغة العربية لجميع الطلاب يوضع من قبل الدولة أو وزارة التربية والتعليم لقياس كفايات الطلاب اللغوية في المكونات الأساسية للغة العربية ممثلة في الخط، والإملاء، والقواعد، والمفردات، ثم القدرة على التعبير والمحادثة بشكل سليم، هذا الاختبار تشخيصي للجميع يمكن الاعتماد عليه أيضًا في التوظيف لخريجي الثانوية، ومن يوجد لديه ضعف في أحد هذه المجالات يخضع لتدريب وتأهيل جانبي أو إضافي خارج المنهج العام، حتى يتمكن من تجاوز تلك الصعوبات اللغوية ويطور مهاراته بشكل سليم،

والسبب في ذلك يعود إلى أن اللغة هي أداة التعليم والتعلم والعمل، والتواصل اليومي في المجتمع ومؤسساته المختلفة.

ب- مستوى الجامعات:

- كل جامعة وكل كلية أو قسم يجب أن تعمل على:
 - إعداد الاختبارات في اللغة لضمان الكفاية اللغوية للطلاب المتقدمين إلى تلك المؤسسات التعليمية.
 - إعداد الاختبارات المعيارية التي تشخص مهارات وقدرات الطلاب اللغوية، وتحدد الصعوبات التي تواجههم، ومن يوجد لديه صعوبات معينة عليه الحصول على دورات مكثفة تقوم بها الجامعة بالطرق التي تراها مناسبة.
 - عدم منح الشهادة الجامعية إلا من يتجاوز اختبار الكفاية اللغوية التي أعدتها الجامعة لخريجيها.
- ج- يجب أن يكون من ضمن الاختبار المقابلة الشخصية لقياس القدرات اللغوية، ومعرفة مدى تمكن الطالب من اللغة بالقدر الذي يمكنه من الدراسة في المرحلة الثانوية أو الجامعية؛ لأن المرحلة الثانوية هي المسؤولة عن الإعداد العام، وتمكين الطالب لمواصلة الدراسة الجامعية أو العمل، والجامعة هي المسؤولة عن إعداده لسوق العمل.

سابعاً: أهمية أقسام اللغة العربية للناطقين بها وبغيرها:

١. المرجعية اللغوية:

تعد أقسام اللغة العربية مرجعيات رئيسة للغة العربية من حيث إعداد الكوادر المتخصصة في تدريس العربية والبحث اللغوي، ومتابعة تطورات اللغة العربية، وتحتاج جميع التخصصات والمهن إلى اللغة العربية بصفتها لغة وطنية، ولهذا وجب إعادة النظر في مناهج وخطط وبرامج ومعايير وشروط القبول في أقسام اللغة العربية، وتطويرها وربطها بالمجالات الوظيفية المختلفة، وخاصة التعليم والإدارة والعمل والتجارة والصناعة والثقافة والإعلام، مع المحافظة على التراث اللغوي العربي والتعمق في دراسته.

لقد أضعفت وأهملت اللغة العربية وأصبح الإقبال عليها في بعض الجامعات نادراً؛ ما دفع ببعض الجامعات العربية والإسلامية إلى إغلاق تلك الأقسام، وذلك بسبب سوق العمل الذي ميّز اللغة الأجنبية وفرضها، فتوجهت الكثير من التخصصات في الجامعات أيضاً إلى التدريس باللغة الأجنبية، بالرغم من ضعف الأساتذة والطلاب في تلك اللغات، ولجذب الطلاب تعتمد أقسام اللغة العربية إلى التنازل عن النوعية المميزة من الطلاب، وتقبل أقل الطلاب تحصيلاً ومستوىً لتنعكس هذه السياسة سلباً على الناحية العلمية؛ ما يؤدي إلى تدني مستوى الخريجين، ومن ثم عدم كفايتهم للعمل كمعلمين ومعلمات أو مختصين، ويترتب على ذلك ضعف اللغة العربية الناتج عن ضعف الأساتذة والبحث العلمي والمقررات الدراسية في بعض أقسام اللغة العربية.

ويستمرّ ضعف المخرجات التعليمية في التعليم العام، وفي جميع التخصصات عامّاً بعد عام؛ حتى يؤدي إلى ضعف المجتمع بجميع شرائحه في لغته الوطنية، فيما تُشجّع اللغة الأجنبية لتحلّ محلّ العربية في جميع المؤسسات والميادين الحيوية والوطنية.

من هنا يبدأ الشعور بصعوبة اللغة العربية؛ لأنّ من يدرّسها لا يتقنها أو قد يكون غير متخصص فيها، ولهذا يهجر الطلاب والأساتذة والمجتمع اللغة العربية إلى اللغة الأجنبية والتخصصات الأخرى من أجل الحصول على فرص وظيفية مناسبة لا توفرها لهم اللغة العربية.

إنّ أقسام اللغة العربية ليست أقساماً مهنية؛ بل هي أقسام أساسية يُعتمد عليها في تأهيل وإعداد المواطنين، وتعليمهم لغتهم الوطنية التي يحتاج إليها كلّ المواطنين والوافدين مهما تنوّعت وظائفهم وتخصصاتهم ومهنتهم، وجميع الأقسام العلمية في الجامعات مسؤولة ومكلفة باستخدام العربية والمحافظة عليها وتطوير استخدامها في جميع التخصصات والمهن، ويجب عدم تساهل تلك الأقسام والتخصصات، وإضعاف العربية وإحلال غيرها محلها من اللغات الأجنبية مهما كانت المبررات، ويجب أن يميّز أساتذة اللغة العربية وطلابها وظيفياً ومالياً نظراً لأهميّة دورهم في المحافظة على الهوية، والسيادة، والاستقلال، ووحدة اللغة الوطنية، وتكريماً للغة العربية والمتخصصين فيها، وجعلها في مقدمة التخصصات التي يتنافس الطلاب في تعلّمها.

كذلك يجب أن تخضع أقسام اللغة العربية للتقييم الذاتي والدارج، وأن تتحرّر من المقررات

والمسارات التي تُضعف مُخرجاتها التعليمية والبحثية، وخاصة المقررات التي لا تتعلق باللغة والمهارات والقدرات اللغوية، مع ضرورة فتح مسارات لبعض التخصصات اللغوية الحديثة بخطط مستقلة عن خطط الأقسام الأصيلة.

من أجل ذلك كله وجب أن يتدخل أصحاب القرار والمسؤولون لمنع تراجع أقسام اللغة العربية، من خلال سنّ القوانين والأنظمة والتشريعات التي تنظّم الوضع اللغوي في الجامعات أولاً، ثم على جميع المستويات وفي مقدمتها الفرد والمجتمع والدولة، وفي جميع المؤسسات الحكومية والأهلية والمؤسسات الأجنبية العاملة في الدول العربية خاصة.

٢. مجالات عمل خريجي أقسام اللغة العربية؛

اللغة العربية هي لغة الدولة ووزاراتها ومؤسساتها السيادية، وهي لغة الإدارة، وسوق العمل، والتعليم، والإعلام، والرياضة، والثقافة، والفن، والموسيقى، والتعامل اليومي بين الناس، إضافة إلى أنها لغة الأسرة في المنزل، وبالرغم من انتشارها الواسع؛ فإنّ المشرّعين وصنّاع القرار ووزارات العمل والخدمة والمالية والتخطيط لم يحدّدوا الوظائف التي يمكن أن يعمل فيها خريج اللغة العربية، بالرغم من الحاجة إليه في كلّ مؤسسة عامّة وخاصة، ولهذا فإنّ تحديد الوظائف التي يمكن أن يعمل فيها خريج اللغة العربية يحتاج إلى مبادرة من جميع الوزارات والهيئات المعنية بسوق العمل الحكومي والأهلي، ولهذا يجب على كل وزارة ومصلحة حكومية أو أهلية تحديد الوظائف المتوافرة التي تنطبق على خريجي اللغة العربية، مع تقديم الدورات التدريبية لهم على رأس العمل لتطوير مهاراتهم المهنية.

كما أنّ الجامعات وأقسام اللغة العربية مطالبة بوضع قوائم بالمجالات والمهن والوظائف التي يمكن أن يعمل فيها خريج قسم اللغة العربية، مع مراعاة وضع الأقسام في الدول المختلفة، ويجب أن تتكامل الجهود لوضع خارطة وظيفية للغة العربية في جميع الوزارات والشركات والمؤسسات لتعزيز جهود الدولة في التمكين للهويّة، والاستقلال، والوحدة، والسيادة الوطنية، ولجم سياسات التفكيك التي تتبّعها بعض القوى لضرب الوحدة الوطنية، والتكامل، والتضامن العربي.

المرجعية القانونية والدستورية لقانون اللغة العربية

١. إعداد القانون:

نظرًا لأنّ الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والدول بحاجة إلى فهم أهمية اللغة ومكانتها في حياة الجميع على أسس علمية وبحثية؛ فقد أُعدَّ قانون اللغة العربية الذي نُشر عام ٢٠١٣ بناءً على المواد الواردة في وثيقة بيروت والدراسات والأبحاث المقدّمة في المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية المنعقد في دبي بتاريخ ٧-١٠ مايو ٢٠١٣، وانطلاقاً من الحاجة إلى معرفة أوسع ببعض المعلومات والحقائق التي تؤكّد أهمية وموضوعية القانون بحيث يكون دولياً تستفيد منه الدول والمؤسسات، فقد أُخذَ في الاعتبار الجوانب المهمة الآتية:

- أ- أن يكون القانون الدولي للغة العربية مرجعاً قانونياً للاسترشاد به في مجال التخطيط، والسياسات اللغوية، والأنظمة، والتشريعات.
- ب- أن يكون مخصّصاً لدعم صنّاع القرار وواضعي السياسات، والمشرّعين والقانونيين والمخطّطين والمفّذين والعاملين في البرلمانات ومجالس الشورى والإدارة بالموادّ القانونية، وتبصرتهم بما يحتاجون إليه من مفاهيم، ومصطلحات لغوية وتعليمية، وغيرها في مجال أعمالهم.
- ج- أن يكون مفيداً للعاملين في المؤسسات التعليمية، والعلمية، والصناعية، والتجارية، والثقافية، والإعلامية، والتقنية، والسياحية، والصحيّة، والفنية، وغيرها من الميادين والتخصّصات، لمساعدتهم في سنّ الأنظمة والتشريعات ووضع السياسات اللغوية.

- ج- أن يكون القانون وثيقة علمية، وفكرية، وثقافية، ومنهجية، ومرجعية، وبحثية، وقانونية، وتعليمية، تستفيد منها الأسرة، والمجتمع، والمؤسسات الحكومية، والأهلية، والدول، والهيئات، والمنظمات الوطنية والعربية والدولية.
- ح- أن يكون مرجعاً يُستعان به في تنظيم شؤون اللغات الوطنية، والمحلية، والأجنبية.

٢. لماذا قانون اللغة؟

تأتي أهمية قانون اللغة العربية من خلال الدراسات، والأبحاث، والوقائع الميدانية، والمتغيرات الحديثة التي تتطلب سنّ أنظمة وتشريعات لخدمة اللغة العربية بصفة خاصة، واللغات الأخرى بصفة عامة، وقد اعتمد على وثيقة بيروت بصفتها مرجعية مهمّة في السياسات اللغوية.

٣. وثيقة بيروت:

عُقد المؤتمر الدولي الأول للغة العربية في بيروت خلال الفترة ١٩ - ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٢م الموافق ٢٦ - ٣٠ ربيع الثاني ١٤٣٣ هـ تحت شعار "اللغة العربية لغة عالمية: مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة"، وأكد المؤتمر عالمية اللغة العربية وأهميتها على مستوى الأفراد والأسر والمجتمعات والدول، وجاء ذلك التأكيد بناءً على المحاور والموضوعات التي وُضعت للباحثين الذين تقدّموا بالأبحاث والدراسات، حيث بلغ عددها ٢٥٠ بحثاً بحضور نحو ٨٥٠ مشاركاً من ٤٧ دولة، وتوصّلت نتائج تلك الأبحاث إلى أنّ هناك خللاً في الوضع اللغوي، وأنّ المسؤولية اللغوية تقع على عاتق الجميع لمعالجة وضعها؛ لذلك أعدت وثيقة بيروت التي لخصت ما ورد في الأبحاث والدراسات من هواجس وتحديات ومبادرات وأفكار، تحت عنوان "اللغة العربية في خطر، والجميع شركاء في حمايتها"، وقد عرضت الوثيقة ضمن جدول أعمال المؤتمر، وتمت مناقشتها وبحثها واعتمادها بصفتها وثيقة تاريخية تؤسس للعديد من المبادرات والسياسات اللغوية.

وجاء البيان الختامي للمؤتمر الأول ليؤكد بنود الوثيقة العشرين، ويعتمدها لإطلاق نداء عالمي يدعو إلى استنفار الجميع أفراداً وأسراً ومجتمعات وحكومات، ومؤسسات وطنية وعربية ودولية، وبطالهم بالاهتمام باللغة العربية، ويدعوهم إلى تحمّل مسؤولياتهم تجاهها، كلّ حسب موقعه ومسؤوليته، وتعدّ

الوثيقة خارطة طريق لإصلاح وضع اللغة العربية على جميع المستويات الفردية والأسرية والاجتماعية، والوطنية والعربية والإسلامية والدولية.

٤. اليوم العالمي للغة العربية؛

بناءً على الأبحاث والدراسات التي عرضت في المؤتمر الدولي الأول للغة العربية في بيروت في مارس ٢٠١٢م؛ تم تنظيم ندوة خاصة بعنوان "اللغة العربية ومكانتها الدولية"، وركزت الندوة على وثيقة بيروت التي قدمت الكثير من المبادرات والمشاريع والتوصيات والحلول لمعالجة وضع اللغة العربية، كان من بين المحاور الرئيسة للوثيقة المطالبة بتأسيس "يوم عالمي للغة العربية" وفق ما عُرضَ في الوثيقة وفي البيان الختامي للمؤتمر؛ فكان أن تبنت اليونسكو اليوم العالمي للغة العربية انطلاقاً من البند (١٨) من وثيقة بيروت من البيان الختامي للمؤتمر الذي تمت تلاوته في الجلسة الختامية، الذي يؤكد أهمية اليوم العالمي للغة العربية ضمن مشاريع إصلاح وضع اللغة العربية على المستوى الوطني، والعربي، والدولي، وعُرضت الآليات وكيفية الاحتفال في ذلك اليوم العالمي.

٥. قانون اللغة العربية؛

ركزت وثيقة بيروت على ضرورة سنّ الأنظمة والتشريعات والسياسات اللغوية التي تنظم وضع اللغة العربية وغيرها من اللغات نتيجة لضعف الأنظمة والتشريعات التي تهتمّ باللغة العربية، والحاجة الملحة إلى دعم صنّاع القرار والمسؤولين، ومساعدتهم في سنّ القوانين والأنظمة اللغوية على جميع المستويات؛ لهذا بادر المجلس الدولي للغة العربية إلى إصدار قانون للغة العربية لدعم صناعة القرار، وتمكين المشرّعين بالموادّ القانونية المتخصصة التي ترتبط بالوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية، وقد راعى قانون اللغة العربية الحاجات المختلفة للمؤسسات الوطنية والعربية والإسلامية، حتى تسترشد بموادّه وبنوده في تشريعاتها وأنظمتها وقوانينها وسياساتها اللغوية، ونُشر القانون وعُرضَ في المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية الذي عقد في دبي خلال الفترة من ٧ - ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٣م الموافق ٢٧ - ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ، وشارك فيه أكثر من ١٥٠٠ شخصية من أكثر من ٧٣ دولة، وكان عنوان المؤتمر "اللغة العربية في خطر، الجميع شركاء في حمايتها".

ويعدّ القانون امتداداً لمناقشة نتائج المؤتمر الدولي الأول للغة العربية، ولنتائج الأبحاث التي تؤكد أنّ اللغة العربية تعاني إقصاءً وتهميشاً نتيجة متغيرات محلية ودولية وتاريخية أدت إلى خروج اللغة العربية التدريجي من مواقعها الطبيعية في الإدارة، وسوق العمل، والتعليم، والإعلام، والتقنية، والصناعة، والتجارة، وغيرها من المؤسسات الحكومية والأهلية في بعض الدول العربية؛ بل هي مرشحة لمغادرة عقول بعض أهلها لتحلّ محلّها اللغة الأجنبية، إضافة إلى لهجات دارجة ضعيفة لا تُمكن الإنسان من التفكير العلمي والإبداع والتطور والتنمية، وتشكّل عائقاً أمام الوحدة والسيادة والاستقلال الوطني والتكامل العربي.

٦. اتحاد المحامين العرب:

بعد الانتهاء من صياغة قانون اللغة العربية عهدَ به إلى اتحاد المحامين العرب بصفته مؤسسة من المؤسسات الأعضاء في الجمعية العمومية للمجلس الدولي للغة العربية، وقد تمت مراجعته من الناحية القانونية والتشريعية، وبناءً عليه أصدر اتحاد المحامين رسالة رسمية يؤيد بها ما جاء في القانون من موادّ وبنود وفقرات، كما تعهّد بالمشاركة مع الهيئات العربية والدولية في تعميم القانون والتعريف به، والعمل على تنفيذ ما يمكن ممّا جاء فيه.

٧. اعتماد الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي لقانون اللغة العربية:

لقد اعتمدَ قانون اللغة العربية في المؤتمر التاسع عشر للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي الذي عُقدَ في الرياض في المملكة العربية السعودية خلال المدة ١٠ - ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م الموافق ١٩ - ٢٢ ربيع الأول ١٤٣٦ هـ، والذي أكّد على أهميّة قانون اللغة العربية الصادر عن المجلس الدولي للغة العربية، وعدّه المؤتمر من المرجعيات التي اعتمدها في التوصيات المتعلقة بالموضوع الرئيس للمؤتمر، والذي كان بعنوان "اللغة العربية منطلقاً للتكامل الثقافي الإنساني".

٨. مرجعيات قانون اللغة العربية:

أ- يستمدّ قانون اللغة العربية شرعيته وقانونيته من الدساتير وأنظمة الحكم العربية التي تنصّ

على أن اللغة العربية هي لغة الدولة ولغة المنظمات والهيئات العربية، وعلى أن الاهتمام باللغة العربية الوطنية يعد من الأسس التي تحافظ على مقومات السيادة، والاستقلال، وتعزيز الانتماء والولاء الوطني، وبها تتحقق المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق، والواجبات، والعدالة، وتكافؤ الفرص، كما تنصّ عليها الدساتير وأنظمة الحكم العربية.

ب- يعتمد القانون على قرارات القمم العربية والمؤتمرات الوزارية على جميع المستويات التي تنصّ على أهمية اللغة العربية والمحافظة عليها، وقد صدر عنها عدد من القرارات المهمة التي تلزم الجميع بالاهتمام باللغة العربية، ومنها ما صدر في إعلان الرياض عن القمة العربية في الدورة التاسعة عشرة لمجلس جامعة الدول العربية، وكان من بين ما جاء فيه: "أن العروبة ليست مفهوماً عرقياً عنصرياً، بل هي هوية ثقافية موحدة تلعب اللغة العربية دور المعبر عنها والحافظ لتراثها، وإطار حضاري مشترك قائم على القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية، يثريه التنوع والتعدد والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى، ومواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة دون الذوبان أو التفتت أو فقدان التمايز، ولذلك فقد قرروا إعطاء أولوية قصوى لتطوير التعليم ومناهجه في العالم العربي بما يعمق الانتماء العربي المشترك، ويستجيب لحاجات التطوير والتحديث والتنمية الشاملة، ويرسخ قيم الحوار والإبداع، وتطوير العمل العربي المشترك في المجالات التربوية والثقافية والعلمية عبر تفعيل المؤسسات القائمة ومنحها الأهمية التي تستحقها والموارد المالية والبشرية التي تحتاجها، خاصة فيما يتعلق بتطوير البحث العلمي والإنتاج المشترك للكتب والبرامج والمواد المخصصة للأطفال والناشئة، وتدشين حركة ترجمة واسعة من اللغة العربية وإليها، وتعزيز حضور اللغة العربية في جميع الميادين، بما في ذلك وسائل الاتصال، والإعلام، والإنترنت، وفي مجالات العلوم والتقنية، ونشر ثقافة الاعتدال، والتسامح، والحوار، والانفتاح، ورفض كل أشكال الإرهاب، والغلو، والتطرف".

ت- ينطلق قانون اللغة العربية من روح أنظمة وقوانين وتشريعات المنظمات والهيئات العربية والدولية التي تعتمد اللغة العربية لغةً رسمية في أعمالها، واجتماعاتها، ومؤتمراتها، وتؤكد مكانتها وأهميتها في جميع فعاليتها.

ث- يتوجب على الدول والوزارات المتخصصة (وزارات التربية والتعليم، التعليم العالي، الثقافة، البرلمانات ومجالس الشورى) القيام بدراسات الأنظمة، والتشريعات، والسياسات اللغوية التي تمت على مستوى الدولة، ومن الضرورة بمكان أن تكون هناك تقارير ومبادرات تتعلق بالسياسات اللغوية، ولهذا هناك حاجة ملحة للقيام بما يلي:

١. وضع أدلة إرشادية ومعلوماتية وطنية تعرّف بالسياسات اللغوية على مستوى المؤسسات والدولة.

٢. التعريف بالقوانين والأنظمة والتشريعات اللغوية على المستوى الوطني، والعربي، والإسلامي، والدولي، والاستفادة من تجارب الدول المهتمة بالسياسات والتخطيط اللغوي.

٣. إصدار التقارير الدورية السنوية على مستوى المدارس، والجامعات، والمؤسسات الإعلامية والثقافية، وفي سوق العمل، وعلى المستوى الوطني لمعرفة التحديات التي تواجه اللغة العربية على جميع المستويات بهدف تقديم الحلول والمبادرات التي تسهم في إصلاح وضع اللغة العربية.

المجلس الدولي للغة العربية

منظمة مستقلة تعامل معاملة المنظمات الدولية العاملة في إطار
الأمم المتحدة معتمدة ضمن المنظمات الدولية الشريكة في اليونسكو

www.alarabiah.org